



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة ماستر الأكاديمي (الطور الثاني ل.م.د.)  
تخصص: اقتصاد كمي

بغنوان

**أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**  
**- دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2024) -**

تحت إشراف:

د. معط الله أمال

إعداد الطالبة:

حاج الشيخ دعاء

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة   | الرتبة          | اسم ولقب الأستاذ |
|---------|-----------------|------------------|
| رئيسا   | أستاذ محاضر أ   | بن ياني مراد     |
| مشرفة   | أستاذة محاضرة ب | معط الله أمال    |
| ممتحننا | أستاذ محاضرة أ  | لخضاري نجة       |

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاة وسلام على أشرف المرسلين، احمد الله كثيرا على إتمام هذا العمل لأنه رزقني القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتني فله الحمد يوافي نعمه، واساله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم.

كما لا يسعني الا ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل من اعانني على الإنجاز هذا البحث، وخص بالذكر:

استاذتي الفاضلة الدكتورة معط الله امال على قبولها وتفضيلها بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاتها وتحفيزاتها المتواصلة، فلكي مني كل الشكر والتقدير والاحترام وجزاك الله عني خير الجزاء.

الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم وقبولهم تقييم هذا البحث ومناقشته، فلکم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

عائلتي الكريمة التي كانت السند الأول والداعم الأكبر لي ماديا ومعنويا، والذين لولا تشجيعهم وصبرهم لما وصلت الى هذه المرحلة.

أخيرا اشكر كل من ساهم من قريب او بعيد على انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة او دعاء صادق.

## الاهداء

الى من كان دعاؤهما لي نورا في طريقي:

الى امي الحبيبة التي كانت سندي وملجئي في كل خطوة.

الى ابي الغالي الذي علمني الصبر والكفاح.

الى اخوتي، شركاء طفولتي ورفقاء دربي، أتمنى ان أكون لهم قدوة حسنة في طريق العلم والنجاح.

الى جدتي العزيزة، نبع الحنان والحكمة، ودعاؤها الذي يرافقني أينما ذهبت.

اهديكم ثمرة جهدي، راجية من الله ان يحفظكم لي، وان يوفقني لرد جزء يسير من جميلكم العظيم.

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990\_2024)، حيث تمحورت إشكالية البحث حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام نموذج (ARDL). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما بينت النتائج أن عرض النقود يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، بينما سجل كل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص، ومعدل الاستثمار، والانفتاح التجاري، ومعدل التضخم آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس محدودية فعالية القطاع المالي في توجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة، الأمر الذي يستدعي تعزيز الإصلاحات المالية وتحسين كفاءة النظام المالي بما يساهم في دعم الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التطور المالي، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج ARDL.

**Abstract:**

This study aims to analyze the impact of financial development on economic growth in Algeria during the period (1990-2024). The research problem focused on identifying the nature of the relationship between financial development and economic growth. To achieve the objectives of the study, an econometric approach was adopted using the ARDL model. The results revealed the existence of significant relationship between financial development and economic growth in the long run. The findings also showed that money supply has a positive effect on economic growth, while credit granted to the private sector, investment rate, trade openness, and inflation rate recorded negative effects on economic growth during the study period. These results reflect the limited effectiveness of the financial sector in directing resources toward productive economic activities, which highlights the need to strengthen financial reforms and improve the efficiency of the financial system in order to support investment and achieve sustainable economic growth in Algeria.

**Keywords:** Financial development, Economic growth, Algeria, ARDL model.

الفهرس

| الصفحة                                                  | البيان                                           |
|---------------------------------------------------------|--------------------------------------------------|
|                                                         | الشكر والتقدير                                   |
|                                                         | الاهداء                                          |
|                                                         | الملخص                                           |
|                                                         | فهرس المحتويات                                   |
|                                                         | قائمة الجداول                                    |
|                                                         | قائمة الأشكال                                    |
| أ-د                                                     | المقدمة العامة                                   |
| الفصل الأول: عموميات حول التطور المالي والنمو الاقتصادي |                                                  |
| 02                                                      | تمهيد                                            |
| 03                                                      | المبحث الأول: ماهية التطور المالي                |
| 03                                                      | المطلب الأول: مفهوم التطور المالي                |
| 04                                                      | المطلب الثاني: مؤشرات التطور المالي              |
| 05                                                      | المطلب الثالث: محددات التطور المالي              |
| 08                                                      | المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي     |
| 08                                                      | المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره      |
| 11                                                      | المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي وطرق قياسه |

## فهرس المحتويات

|                                                                                                           |                                                                                    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| 23                                                                                                        | المطلب الثالث: مؤشرات ومحددات النمو الاقتصادي                                      |
| 30                                                                                                        | خلاصة الفصل                                                                        |
| الفصل الثاني: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي                                                  |                                                                                    |
| 32                                                                                                        | تمهيد                                                                              |
| 33                                                                                                        | المبحث الأول: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي                           |
| 33                                                                                                        | المطلب الأول: نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي      |
| 34                                                                                                        | المطلب الثاني: قنوات انتقال تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي                |
| 36                                                                                                        | المطلب الثالث: اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي                    |
| 39                                                                                                        | المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي           |
| 39                                                                                                        | المطلب الأول: الدراسات الجزائرية                                                   |
| 45                                                                                                        | المطلب الثاني: الدراسات الدولية                                                    |
| 53                                                                                                        | المطلب الثالث: أوجه التشابه واختلاف بين الدراسات الجزائرية والدولية                |
| 57                                                                                                        | خلاصة الفصل                                                                        |
| الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) |                                                                                    |
| 59                                                                                                        | تمهيد                                                                              |
| 60                                                                                                        | المبحث الأول: واقع التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024-1990 |
| 60                                                                                                        | المطلب الأول: تحليل مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 2024-1990          |
| 64                                                                                                        | المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024-1990                    |

## فهرس المحتويات

|    |                                                                                                            |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 75 | المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر<br>خلال الفترة 1990-2024 |
| 75 | المطلب الأول: استقراره السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء<br>الموزعة ARDL             |
| 83 | المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة<br>1990-2024       |
| 91 | خلاصة الفصل                                                                                                |
| 92 | الخاتمة العامة                                                                                             |
| 95 | قائمة المراجع                                                                                              |
|    | الملاحق                                                                                                    |

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

| الرقم | العنوان                                                                                            | الصفحة |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 1-2   | الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي                                                                 | 10     |
| 1-3   | تطور عرض النقود M2 كنسبة من الناتج الداخلي الجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)              | 60     |
| 2-3   | تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 | 62     |
| 3-3   | التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي                                                          | 69     |
| 4-3   | تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024.                                  | 73     |
| 5-3   | نتائج اختبار جذر الوحدة                                                                            | 85     |
| 6-3   | نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL                                                                    | 86     |
| 7-3   | نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذجي ARDL                                               | 87     |
| 8-3   | نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL                                                             | 89     |

# قائمة الأشكال

## قائمة الاشكال

| الصفحة | العنوان                                                                                                                                          | الرقم |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|
| 35     | قنوات الانتقال الى النمو الاقتصادي                                                                                                               | 1-2   |
| 61     | تطور عرض النقود (M2) كنسبة من الناتج الداخلي الجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)                                                          | 1-3   |
| 63     | تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024                                               | 2-3   |
| 90     | نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذجي ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ | 3-3   |

# المقدمة العامة

المقدمة العامة:

اكتسب التطور في النظام المالي في الآونة الأخيرة اهتماما واضحا من قبل الباحثين كعامل من العوامل المهمة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، فتم إعداد الكثير من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التطور في النظام المالي والنمو الاقتصادي عالميا وإقليميا، وقد دعم العمل النظري والتجريبي هذا المفهوم ولا يزال هناك الكثير جدا للتقدم في هذا المجال (مولود كبير؛ علي حبيطة؛ طارق هزوشي، 2021)، حيث كان هذا الاهتمام متزايد دافعا لظهور مدارس فكرية عديدة حاولت بحث دور النظام المالي في التنمية الاقتصادية وأهم قنوات انتقال أثر التطورات المالية إلى النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن هناك علاقة قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فالنظام المالي الكفء من خلال دوره في توفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية وكذا حشد المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد المالية باتجاه القطاعات الأكثر تطورا وإنتاجية فضلا عن تمويل الابتكار والتطور التقني، يعمل على زيادة التراكم في رأس المال المادي والبشري ويدفع إلى تعزيز النمو الاقتصادي المتحقق (طارق خاطر؛ 2015)،

ومع تزايد أهمية التطور المالي، برزت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الباحثين أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تطور القطاع المالي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال تحسين كفاءة الاستثمار وزيادة الإنتاجية (Levine & King؛ 1993)، في حين تشير دراسات أخرى إلى أن هذه العلاقة قد تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد ومستوى تطوره. كما يختلف اتجاه هذه العلاقة من دولة إلى أخرى وفقاً لدرجة نموها الاقتصادي ومستوى تطور قطاعها المالي فقد تكون العلاقة السببية تبادلية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي في الدولة، بينما يختلف اتجاهها في الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً استناداً إلى مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (راضي السيد عبد الجواد؛ 2021).

وفي الإطار الاهتمام بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم مستوى وواقع التطور المالي في الجزائر خلال تطور في برامج النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2024 وذلك من خلال بيانات الكمية المختارة متعلقة بالمجمعات النقدية للقطاع المالي، وكذا استعمال الأساليب الكمية المناسبة.

## إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

**ما هو أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي؟
- ما مدى فعالية القطاع المالي في تعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هو أثر مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

## فرضيات الدراسة:

- ◀ هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ◀ يوجد أثر إيجابي ومعنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ◀ يساهم تطور القطاع المصرفي والائتماني في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

## أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر أهمية كبيرة، حيث يساهم هذا التطور في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يدعم زيادة الإنتاج وتحقيق النمو، كما يساعد على تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية من خلال تمويل القطاعات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى تعزيز جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والأجنبية بفضل توفر خدمات مالية متطورة.

ويساهم كذلك في تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، فضلاً عن دوره في خلق فرص عمل عبر دعم المؤسسات والمشاريع، خاصة الصغيرة والمتوسطة. ومن جهة أخرى، يعزز التطور المالي الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين إدارة السيولة والمخاطر، وهو ما يجعله عنصراً أساسياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر.



## اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين تطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع التركيز على التفسير الاقتصادي لأهم نتائج النموذج القياسي، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تخدم أهداف الدراسة.

## المنهج المتبع:

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتيح عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي، وتحليل العلاقة بينهما من خلال استعراض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة. كما سيتم توظيف المنهج القياسي من أجل قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة زمنية محددة، وذلك بالاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي المناسبة.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة، فستعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية، من كتب ومقالات أكاديمية، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية المستقاة من تقارير الهيئات الرسمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما سيتم استخدام برنامج Eviews 12 لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، من خلال تطبيق نماذج قياسية مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) وفقاً لطبيعة البيانات المدروسة.

## أسباب اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية: الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع والسعي إلى التعمق في معارفه، ارتباط الموضوع بمجال التخصص (اقتصاد كمي).

**الدوافع الموضوعية:** أهمية الموضوع في تفسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة والدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إلى جانب مساهمة البحث في تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها علميا وعمليا.

### حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على إطارين هما:

**الإطار المكاني:** يقتصر على دراسة التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

**الإطار الزمني:** تشمل الفترة ما بين (1990-2024).

### هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة.

يتناول الفصل الأول عموميات حول التطور المالي والنمو الاقتصادي، من خلال مبحثين حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية التطور المالي من حيث المفهوم والمؤشرات والمحددات بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة الإطار النظري للنمو الاقتصادي، من خلال عرض مفهومه وعناصره، إضافة إلى أهم نظرياته وطرق قياسه ومحدداته.

كما يتطرق الفصل الثاني إلى العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث يتم في المبحث الأول عرض مختلف وجهات نظر المدارس الفكرية حول هذه العلاقة، إضافة إلى قنوات انتقال تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي واتجاه هذه العلاقة، في حين يخصص المبحث الثاني للدراسات السابقة، سواء الجزائرية أو الدولية، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها.

في حين يتم تخصيص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)، حيث يتم في المبحث الأول عرض واقع التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، بينما يتناول المبحث الثاني الدراسة القياسية من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).

## الفصل الأول:

عموميات حول التطور المالي  
والنمو الاقتصادي.

جامعة القاهرة

تمهيد:

يشهد العالم المعاصر تحولات اقتصادية متسارعة جعلت من مسألة التطور المالي والنمو الاقتصادي محورًا أساسيًا في سياسات الدول واستراتيجياتها التنموية. إذ لم يعد تحقيق النمو الاقتصادي مقتصرًا على توفر الموارد الطبيعية فقط بل أصبح مرتبطًا بدرجة كبيرة بمدى كفاءة وتطور النظام المالي في تعبئة المدخرات، تسهيل المعاملات، تمويل الاستثمارات، وتحسين مناخ الأعمال. ومن هذا المنطلق يبرز التطور المالي كأحد العوامل الجوهرية الداعمة لمسار النمو الاقتصادي وتعزيزه على المدى الطويل.

ويُعد فهم الأبعاد النظرية والمفاهيمية لهذين المتغيرين خطوة ضرورية قبل الخوض في التحليل التطبيقي للعلاقة التي تربط بينهما. وعليه، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

❖ المبحث الأول: ماهية التطور المالي.

❖ المبحث الثاني: الإطار النظري لنمو اقتصادي.

## المبحث الأول: ماهية التطور المالي.

يعد التطور المالي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها النظم الاقتصادية الحديثة، لما له من دور محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد، وقد ارتبط الاهتمام بمفهوم التطور المالي بتزايد الوعي بأهمية القطاع المالي في دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي وتحفيز الابتكار وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد تعقيد المعاملات المالية، لم يعد القطاع المالي يقتصر على وظيفته التقليدية في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، بل أصبح أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

## المطلب الأول: مفهوم التطور المالي.

لقد تعددت تعريفات التطور المالي من مفكر اقتصادي إلى آخر، وبناء على ذلك سيتم عرض بعض هذه التعريفات:

- التطور المالي هو عملية تقليل تكاليف الحصول على المعلومات وإنفاذ العقود وإجراء المعاملات، وتحسين جودة الوظائف المالية الأساسية مثل : تخصيص رأس المال، ومراقبة الاستثمارات، وإدارة المخاطر، وتعبئة المدخرات وتسهيل التبادل التجاري. ويقاس من خلال أربع خصائص العمق، النفاذ، الكفاءة والاستقرار.<sup>1</sup>

- يُعرف أيضا : بأنه التحسن المستمر في كفاءة وعمق واتساع المؤسسات والأسواق المالية، بما يسمح بتعبئة له المدخرات، وتخصيص الموارد المالية بكفاءة وتسهيل الاستثمار، وتحسين إدارة المخاطر، وهو ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.<sup>2</sup>

- وبما أن النظام المالي يختلف من بلد إلى آخر، يمكن تعريفه بأنه مجموعة الأدوات والمؤسسات والأسواق والقنوات التنظيم التي تكمن من تنفيذ العمليات المالية ضمن نطاق اقتصادي وطني أو دولي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Azzazi, F., & Brakni, S. (2019), " The impact of financial development indicators on real GDP in Algeria: A standard study during the period 1990-2017", El-Bahith Review, 19(1), 591-602.

<sup>2</sup> Levine, R. (2005), " Finance and growth: Theory and evidence", In P. Aghion & S. Durlauf (Eds.), Handbook of Economic Growth (Vol. 1, pp. 865-934). Elsevier.

<sup>3</sup> Kara, R. (2017), "Analyse du développement du système financier : Pour une approche institutionnelle et historique", Revue Algérienne d'Économie et du Management, 8(2).

—عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (ESCWA) النمو الاقتصادي بأنه " عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفو"<sup>1</sup>

التطور المالي هو العملية التي تحسن كفاءة وفاعلية النظام المالي، من خلال تطوير الأسواق والأدوات المالية، وتوسيع الوصول الى التمويل، وتعزيز الابتكار والاستقرار الاقتصادي لدعم النمو والتنمية.

## المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي.

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد عدد ونوعية المؤشرات المالية التي يمكن الأخذ بها لقياس التطور المالي والتي من أهمها ما يلي:

**1 - مؤشرات التطور البنكي :** تهتم هذه المؤشرات بقياس حجم البنوك والمؤسسات المالية الفاعلة في الاقتصاد من خلال التركيز على المجتمعات النقدية وقدرتها على تعبئة الموارد المالية<sup>2</sup>، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي :

- حجم الوساطة المالية (M2/PIB): ويطلق عليه أيضا عرض النقود، والذي يمثل الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام، ويرى ماكينون أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية<sup>3</sup>.

- معدل إجمالي اشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB): يشير هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس التطور النظام المصرفي<sup>4</sup>.

- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج الداخلي الخام (CP/PIB): يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على

<sup>1</sup> آسيا قوراري (2018)، "التحرير المالي وعلاقته بالتطور المالي، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية"، العدد 03، مركز الجامعي تندوف، ص 241.

<sup>2</sup> براهيم حاكمي، مولود دباب وإسماعيل قسام (2021)، "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 01، المجلد 05، ص 120.

<sup>3</sup> براهيم حاكمي، مولود دباب وإسماعيل قسام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 120.

<sup>4</sup> إلياس بن سبع، شهنواز بدرابي وعائشة عوار (2022)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2020)"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 01، المجلد 07، ص 396.

الدور الكبير للبنوك في عملية النمو. فارتفاع قيمة هذا المؤشر لا تدل فقط على مستويات أعلى من حجم الاستثمارات، وإنما تعني زيادة في الاعتماد على القطاع المصرفي للتمويل وزيادة الأكر في قطاع التطور المالي<sup>1</sup>.

**2 - مؤشرات قياس تطور الأسواق المالية :** يمكن قياس حجم تطور الأسواق المالية بمجموعة من المؤشرات<sup>2</sup>:

- معدل رملة البورصة: هو حاصل قسمة القيمة السوقية للبورصة على الناتج المحلي الاجمالي، ويقيس هذا المؤشر حجم سوق الأوراق المالية.

- معدل التداول: هو حاصل قسمة قيمة الأوراق المالية المتداولة على الناتج المحلي الاجمالي، ويقيس هذا المؤشر درجة سيولة البورصة.

- معدل الدوران: هو حاصل قسمة قيمة الأوراق المالية المتداولة على القيمة السوقية للبورصة، ويقيس هذا المؤشر مستوى ونشاط السوق المالي ودرجة السيولة.

### المطلب الثالث: محددات التطور المالي

تتمثل محددات التطور المالي فيما يلي:

#### 1- المحددات المؤسسية والقانونية:

إذا تمكن خبراء التنمية الاقتصادية من تحديد العوامل التي تجعل بعض النظم تكفل بشكل فعال وظيفة تمويل الاقتصاد فهذا سيساعد في فهم الاختلافات المسجلة في معدلات النمو على المدى الطويل بين الدول، وسيسمح برسم السياسات المناسبة المتبعة من أجل تحسين مستويات النشاط الاقتصادي، ونظرا لأهمية تحليل محددات التنمية المالية، فقد أجريت العديد من الأبحاث حول العوامل الأساسية التي تسمح برفع كفاءة النظم المالية، حيث أبرزت معظم هذه الأبحاث دور النظام القانوني والمؤسسي في شرح مستويات تطور النظم المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إلياس بن سبع، شهنياز بدرأوي وعائشة عوار (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 396.

<sup>2</sup> وسيلة بوفنش (2022)، "أثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2018)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 23، العدد 01، جامعة باتنة 01، ص 426.

<sup>3</sup> طارق خاطر (2015)، "أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي: في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 97.

## 1-1 القواعد القانونية وفعالية تطبيق القانون:

إن القيام بتبادل أو إنجاز عقد مالي يوجب توفر ثقة بما فيه الكفاية من وجهة نظر الدائن لأن حقوقه متعلقة بحيازة الأصل المالي، إذ يشدد على الأهمية القصوى للحقوق المنصوص عليها في حيازة أصول مختلفة مثل الأسهم أو الديون، فحقوق المستثمرين تمنحهم القدرة على تأمين ربحية استثماراتهم، حيث تعطي أسهم الشركة الحق للمساهمين في إزالة مديري الشركة في حال كانت توزيعات أرباح الأسهم لا تصل إلى مستوى توقعاتهم، وبالمثل فإن الديون تخول للدائنين مثلاً الاستيلاء على الضمانات المرتبطة بالقروض في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها المالية، وبالتالي من دون هذه الحقوق فإن المستثمرين لن يقدموا على المشاركة بأموالهم وستجد الشركات صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الخارجي العامل الرئيسي الذي يخلق مصداقية معاملة مالية هو إمكانية الحصول على التعويض في حال فشل أحد المتعاقدين عن طريق القضاء، ومع ذلك فإن وجود القواعد القانونية المناسبة هو شرط ضروري ولكنه غير كاف، فالقانون ونوعية تطبيقه هما من المحددات الرئيسية لحقوق المستثمرين والكيفية التي تتم بها حماية هذه الحقوق حسب وتختلف حماية حقوق الدائنين والمستثمرين وحماية حقوق الملكية الخاصة من بلد إلى آخر اعتماداً على نوعية المؤسسات، لذلك فإن نوعية المؤسسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور المالي من خلال كل هذه العوامل<sup>1</sup>.

## 2-1 الإشراف والتنظيم المصرفي:

تم اعتبار الإشراف والتنظيم المصرفي ولفترة طويلة في الأدبيات الاقتصادية كعوامل مهمة في الوقاية بشأن التنظيم من الأزمات المصرفية، ومع نشر قاعدة بيانات والإشراف على البنوك في العالم، بدأ محور البحث حول العلاقة بين الإشراف المصرفي والتطور المالي يأخذ أهمية متزايدة، حيث يمكن في هذا الإطار التطرق إلى العناصر التالية طبيعة واستقلال سلطة التنظيم مدى صلاحيات وكالة الإشراف القيود على النشاط المصرفي التأمين على الودائع، الإطار المحاسبي<sup>2</sup>.

## 2- المحددات الاقتصادية والهيكلية:

سيتم التطرق إلى بعض المحددات الاقتصادية والهيكلية انطلاقاً من العناصر التالية:

<sup>1</sup> طارق خاطر، عمر طالب وأشرف الصوفي (2020)، "جودة المحددات الاقتصادية والمؤسسية للتطور المالي بالجزائر"، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 02، ص 4-5.

<sup>2</sup> طارق خاطر، عمر طالب وأشرف الصوفي (2020)، مرجع نفسه، ص 5.

**1-2 رأس المال البشري:** توفر رأس المال البشري الذي يمثل كفاءة ومهارة العمال الذين يمكن استخدامهم من قبل القطاع المالي لتقديم خدمات مالية فعالة، حيث تساعد مهارة العمال في تحسين الخدمات المالية، إذ عززت الدلائل التجريبية من وجود علاقة بين الرأس المال البشري والتطور المالي على النحو الإيجابي<sup>1</sup>.

**2-2 البنية التحتية المادية والتكنولوجية:** تعتبر البنى التحتية من المقاييس المهمة والمؤثرة في التطور المالي، فجودة الهياكل المتاحة للنظام المالي تزيد من عملية تراكم رأس المال والعمق المالي من خلال زيادة الربحية الاستثمار، خاصة البنى التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما أنها أكثر ما يؤثر على القطاع المالي وتحديدًا على الشركات نظراً لطبيعة وكثافة البيانات الخاصة بهم والواجب نشرها ضمن النظام المالي<sup>2</sup>.

**2-3 تكلفة ممارسة الأعمال التجارية:** وهو السمة الحيوية لتحديد كفاءة المؤسسات المالية ويؤدي وجود بيئة عمل مثلى إلى أداء أفضل من المؤسسات المالية وبالتالي تحقيق درجة أعلى من التطور المالي، والملاحظ أن الزمن هو المحدد لمختلف هذه التكاليف: تكلفة النشاط التجاري، تكلفة تسجيل الملكية، تكلفة تصفية النشاط... الخ. يسمح توفر العناصر السابقة وغيرها، إلى تحسن مناخ الأعمال الذي ينعكس على مؤشرات القياس الدولية التنافسية، الحرية الاقتصادية، الفساد... فتحسن ترتيب الدولة في هذه المؤشرات يزيد من ثقة المستثمرين ومصادقيتها، مما ينعكس إيجاباً على القطاع المالي ويحفزه على التطور، فيزداد عمقا بفضل زيادة تدفق السيولة، تنوع الخدمات، تمويل القطاع الخاص، كما يسهل الوصول إلى مختلف الخدمات المالية بفضل زيادة عدد البنوك وانتشار الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى تحسن كفاءة النظام المالي<sup>3</sup>.

**2-4 الاستقرار المالي:** فعدم استقرار هذا يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمرين، بسبب المخاطر المصرفية النظامية، وأزمات الشركات، وأزمات العملة، وأزمات الديون السيادية. فتؤثر مخاطر أزمات العملة في سعر الصرف الحقيقي، وميزان الحساب الجاري، والدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى صافي الاستثمار الدولي وهو ما يعيق التطور المالي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سامي مباركي (2016)، "التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي"، العدد 01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص 94.

<sup>2</sup> سامي مباركي (2016)، مرجع نفسه، ص 94.

<sup>3</sup> محمد هبول (2025)، "محددات التطور المالي بالجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2024)"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، المجلد 12، ص 265.

<sup>4</sup> سامي مباركي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 95.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الاقتصاديين والباحثين، لما له من دور أساسي في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول. فهو يعبر عن الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، الأمر الذي يساهم في تحسين مستويات الدخل ورفع مستوى الرفاهية داخل المجتمع. كما يعتبر مؤشراً مهماً لقياس مدى تطور الاقتصاد وفعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة في تحقيق الاستقرار والتنمية.

وقد ارتبط الاهتمام بالنمو الاقتصادي بالسعي إلى فهم العوامل التي تدفع الاقتصاديات نحو التوسع والإنتاجية العالية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتطور التكنولوجي المتسارع. لذلك أصبح النمو الاقتصادي محوراً رئيسياً في التحليلات الاقتصادية، لما يوفره من إطار لفهم ديناميكية النشاط الاقتصادي وقدرة الدول على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

## المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره

### 1-1 مفهوم النمو الاقتصادي :

- إن النمو الاقتصادي يعني تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع والخدمات الناتجة المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) التي تقيس مستوى المعيشة<sup>1</sup>.
- النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة الأمد في قدرة الدولة على إنتاج سلع والخدمات المتنوعة باستخدام التكنولوجيا والتعديلات المؤسسية اللازمة بكفاءة<sup>2</sup>.
- يعرف النمو الاقتصادي بأنه التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل النمو السكاني ومعدل الادخار<sup>3</sup>.
- إن النمو الاقتصادي مفهوم كمي وهو تلك الزيادة في الناتج الإجمالي للسنة ويحسب بالطريقة التالية:

<sup>1</sup> أمين حواس (2021)، "نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاقتصادية، جامعة ابن خلدون"، تيارت، الجزائر، ص 03.

<sup>2</sup> Kuznets, S. (1973), "Modern economic growth: findings and reflections", The American economic review, 63(3), p. 247.

<sup>3</sup> نادر صالح علي مصلح عايض، محمد عبد الحفيظ محمد، حسن موسى رضوان (2021)، "أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الكويت"، مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 02، العدد 01، ص 895.

(الناتج الإجمالي للسنة الثانية-الناتج الجمالي للسنة الأولى) / الناتج الإجمالي للسنة الأولى  $\times 100$

ويحسب الناتج الإجمالي إما بالناتج الداخلي الخام PIB وهو كل ما ينتج داخل الدولة من قبل المواطنين أو الأجانب، أو بالناتج الخام PNB وهو كل ما ينتج داخل الدولة وما يدخل من إيرادات من قبل مواطني الدولة المقيمين في الخارج<sup>1</sup>.

ومن خلال هذه تعاريف نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة على المدى الطويل في الناتج الحقيقي للدولة أو نصيب الفرد منه، مما يعكس ارتفاع قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات وتحسين مستوى المعيشة، وذلك نتيجة استخدام الموارد بكفاءة والتقدم التكنولوجي والتنظيمي.

## 2-1 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

يُعدّ النمو الاقتصادي مفهومًا كميًا يركّز أساسًا على زيادة إجمالي إنتاج السلع والخدمات النهائية في بلد ما خلال فترة زمنية طويلة، ويُقاس عادةً من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، لذلك يُعتبر مفهومًا ضيقًا نسبيًا لأنه يهتم بالجانب النقدي فقط، مما يجعل تحقيقه وقياسه أكثر سهولة. في المقابل، تُعدّ التنمية الاقتصادية مفهومًا أكثر شمولًا وذو طابع نوعي، إذ لا تقتصر على زيادة الإنتاج فحسب، بل تشمل إحداث تغييرات تدريجية في البنية الاجتماعية والاقتصادية، مثل تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتغيير هيكل الناتج، وانتقال اليد العاملة من قطاع الزراعة إلى قطاعات أكثر إنتاجية. ولهذا فإن تحقيق التنمية يُعدّ أكثر تعقيدًا لأنها ترتبط بجوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، كما أن قياسها أصعب لاحتوائها على أبعاد غير قابلة للقياس الكمي بدقة، رغم الاستعانة بمؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية للدلالة عليها. ويمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي دون أن تصاحبه تنمية اقتصادية حقيقية، غير أن التنمية لا يمكن أن تتم دون وجود نمو اقتصادي يدعمها. أما من حيث طبيعة النمو، فيُفرّق بين النمو الشامل الذي يشير إلى زيادة إجمالي الناتج في الاقتصاد، والنمو المكثف الذي يعبر عن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمن فرج السيد مصطفى (2022)، دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية الإدارية، كلية التجارة جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 03، ص 1443.

<sup>2</sup> Singh, P.P. (n.d), "Economics of Growth and Development", (USI publication), p 4-5.

الجدول (1-1): الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي

| العنصر  | التنمية الاقتصادية                                                                                                         | النمو الاقتصادي                                                                                                        |
|---------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المفهوم | مفهوم معياري                                                                                                               | مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية                                                                                       |
| النطاق  | تهتم بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد                                                                                        | يهتم بزيادة الناتج الاقتصادي                                                                                           |
| النمو   | تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري، وانخفاض أرقام عدم المساواة، والتغيرات الهيكلية التي تحسن جودة حياة عامة السكان | يتعلق النمو بزيادة تدريجية في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الانفاق الحكومي، الاستثمار، صافي الصادرات. |
| المضمون | يتضمن تغيرات الدخل والادخار والاستثمار، الى جانب التغيرات التدريجية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد                  | يشير الزيادة في الناتج الحقيقي للسلع والخدمات في البلاد                                                                |
| القياس  | نوعي، يقاس بمؤشرات مثل: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر النوع الاجتماعي، مؤشر الفقر البشري، معدل وفيات الرضع ومعدل الامية..... | كمي: زيادة في الناتج المحلي الإجمالي                                                                                   |
| التأثير | يحدث تغيرات نوعية وكمية في الاقتصاد                                                                                        | يحدث تغيرات كمية فقط في الاقتصاد                                                                                       |

المصدر: Singh, P.P. (n.d). Economics of Growth and Development, (USI publication), p 4-5.

2- عناصر النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

يمكن حصر هذه العناصر في:

- العمل: ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.
- رأس المال: مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.
- التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

<sup>1</sup> جلال خشيب، "النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات"، <http://www.alukah.net> تم الاطلاع عليه في 2026/02/20.

## المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

شهد الفكر الاقتصادي عبر مراحل مختلفة اهتماماً متزايداً بدراسة أسباب تطور الاقتصاديات وتحسين أدائها على الطويل. وقد سعى الاقتصاديون إلى تفسير مصادر هذا النمو من خلال تطوير نظريات متعددة التي اختلفت باختلاف المدارس الفكرية، حيث ركزت بعض النظريات على تراكم رأس المال والعمل، بينما أبرزت الأخرى دور التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري والابتكار في تحقيق نمو طويل الأجل.

### 1- النظرية الكلاسيكية:

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال Adam Smith و David Ricardo و Malthus وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك، ولقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي وقبل التطرق إلى الأفكار الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية وتقييمها، حيث ورواد المدرسة الكلاسيكية رغم الانتماء إلى نفس المدرسة الاقتصادية إلا أن كل اقتصادي له أفكاره وآرائه الخاصة به، والتي لا تعارض بطبيعة الحال المبادئ والفرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية، وعليه سنقوم بطرح الأفكار الرئيسية لبعض المفكرين الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية<sup>1</sup>.

**1-1- نظرية آدم سميث (1790-1823):**<sup>2</sup> وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وإن هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

<sup>1</sup> أحمد ضيف (2015)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 15.

<sup>2</sup> محمود علي شرقاوي (2015)، "النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع"، عمان، ص 50-51.

ب- تقسيم العمل: وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال يعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ - عناصر النمو: تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و - يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

## 1-2- نموذج ريكاردو Ricardo David (1772-1823):<sup>1</sup>

اعتبر ريكاردو أن النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية، ذلك لأن عنصر الأرض من وجهه نظره هو أساس أي نمو اقتصادي. وفي رأى ريكاردو توجد 3 جماعات اقتصادية رئيسة في نموذج التنمية هم الرأسماليون والعمال ومالك الأراضي.

وفي كتابه بعنوان "Principles of political Economy and taxation" اتفق ريكاردو مع سميث في أن عملية التنمية هي عملية متجددة ذاتياً، فهي تعتمد على التراكم الرأسمالي، الذي يعتمد بدوره على تحقيق الأرباح. وبالتالي لكي تبدأ تلك العملية يجب أن يكون معدل الربح موجبا بما يحفز الرأسماليين على الادخار جزء من دخولهم، ويحاولوا توسيع الإنتاج عن طريق زيادة عدد العمال والمعدات، وهذا ما يدفع الأجور الحقيقية للزيادة عن المستوى الطبيعي فينخفض معدلات الوفيات - نتيجة لتحسن الغذاء والصحة - وبالتالي يزداد حجم قوة العمل، مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وهكذا. ومن ثم فإن الرأسماليين لهم دور رئيسي وفعال في عملية

<sup>1</sup> عبد الحليم شاهين 2021، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، سلسلة دراسات تنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد (73)، ص 7-8.

التنمية، ولا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إلا أنه أوضح أن حالة تناقص الغلة Diminishing Returns في القطاع الزراعي، ومع استمرار عملية التنمية، تزداد صعوبة إمداد السكان المتزايدين بالطعام، بما يفضي في النهاية إلى إيقاف عملية التنمية والوصول إلى حالة الركود، وبالتالي فإن عملية التنمية الاقتصادية عبارة عن سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني.

ويعتبر قانون الأجور الحديدية Wages of Law Iron من الإضافات المهمة لريكاردو الخاصة بعملية النمو. ويتلخص هذا القانون في أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف، ولو زادت أجور العمال على هذا القدر فإن هذا يعتبر شيئاً مؤقتاً وسرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى. فإذا افترضنا زيادة الأجور النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة، ترتفع أسعار الغذاء، ويزداد على ذلك ارتفاع الربح الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي، ومن ثم تقل الرباح ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون Stationary. وفيما يتعلق بالتجارة ادخل ريكاردو نظرية الميزة النسبية Comparative Advantage، فقد أوضح أن كل دولة يمكن أن تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بالنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها واستيراد السلع التي تتمتع الدول الأخرى فيها بميزة نسبية عنها.

### 1-3- نظرية مالتوس (1766-1834):<sup>1</sup>

تطرق مالتوس في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي " أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الفرق الموجود بين الحاجات الإنسانية وقدرة الاقتصاد على تلبية هذه الحاجات والنمو الاقتصادي هو الذي يحد من هذه الفجوة من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج.

ومن خلال نظريته قسم مالتوس الاقتصاد إلى قطاعين: قطاع الصناعي. قطاع الزراعي.

ويرى في القطاع الصناعي هو القطاع الذي يسبب النمو الاقتصادي لأنه يتمتع بزيادة الغلة بسبب الفرص المربحة الرؤوس الأموال من جهة وإمكانية استخدام التقدم التقني. في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت مردوديتها.

<sup>1</sup> زين الدين بن قبلية (2015)، " أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 76-77.

لذلك يرى مالتوس إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لزيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي أكبر ومنه ركز إلى جانب القطاع الصناعي على أهمية الطلب الفعال على المنتجات منافيا في ذلك قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن الادخار هو بمثابة طلب على سلع رأسمالية إلا أن مالتوس أوضح أن الادخار هو عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب ومنه قلة الاستثمار ولذلك نادى بحجم أمثل للادخار.

ومن ناحية أخرى برزت مشكلة السكان في تحليلاته، حيث رأى أنه مع تزايد حجم السكان تقلص المساحات الزراعية ومنه تنخفض إنتاجية العمل ومعها أجور العمال، حتى تصل إلى الحد الأدنى للمعيشة وبعدها أي زيادة في السكان تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة نتيجة لسوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات، ومن ثم ينتهي المجتمع إلى حالة الركود.

## 2- النظرية الكينزية:

برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنذاك النظرية الكلاسيكية وقانون "Say" أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموده اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رشيد ساطور (2013)، "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط"، مجلة التراث، العدد 10، جامعة الجلفة، ص

## نموذج هارود-دومار:

يرتبط النموذج باسمي الاقتصاديين هارود ودومار، والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث إن الاستثمار يولد الدخل - أثر الطلب - ويعزز الطاقة الانتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال - أثر العرض - كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار<sup>1</sup>.

ويعد نموذج هارود - دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الأوروبية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق المناقشات مهمة للنمو الاقتصادي. لاقت اهتماماً كبيراً لمدة ثلاثة عقود على الأقل (بين منتصف 1950-1980)<sup>2</sup>.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال  $K$  بإجمالي الدخل الوطني  $Y$ ، التعرف هذه العلاقة والممثلة النسبة رأس المال إلى الدخل في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ترمز له بالرمز  $K$  فنموذج هارود - دومار يقوم على الفرضيات التالية<sup>3</sup>:

1. يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني:

$$S=s \times Y \dots (1)$$

2. الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال

$$I=\Delta K \dots (2)$$

3. وبما أن رصيد رأس المال يرتبط بالدخل الوطني وبمعامل رأس المال فإن:

$$\Delta K=k \times \Delta Y \dots (3)$$

4. الادخار لا بد وأن يتعادل مع الاستثمار:

$$S=I \dots (4)$$

<sup>1</sup> عبد الحليم شاهين (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> عبد الحليم شاهين (2021)، مرجع نفسه، ص 15.

<sup>3</sup> مليكة موهوني (2015)، "أثر التعليم على النمو"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 14-15.

ومن المعادلات (1)، (2)، (3) يتبين ان:

$$I=\Delta K=K\times\Delta Y.... (5)$$

ومنه:

$$s\times Y=k \times \Delta Y.... (6)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على لا تحصل على ما يلي:

$$g= s/k.... (7)$$

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة (7) معدل نمو الدخل الى أو معدل النمو الاقتصادي، وترمز له بالرمز:

(8)، والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار (طرديا) ومعامل رأس المال (عكسيا)، وبصيغة الأخرى:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار الوطني /معامل رأس المال.**

وعلى ذلك فإن نموذج هارود - دومار بين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار الزيادة سرعة النمو.

العلاقة (7) تمثل العلاقة الرئيسية النموذج هارود - دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة. أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه بساطة مقياس إنتاجية الاستثمار أو رأس المال

لكن يعاب على ذلك النموذج أنه افترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية - هذا منطقي. بحكم إن ذلك النموذج صمم خصيصاً للدول المتقدمة - مثل افتراض التوظيف الكامل، وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، والاقتصاد المغلق - لا يوجد تعامل مع العالم الخارجي - وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية - تجاهل أثر البرامج الحكومية على النمو الاقتصادي - وغيرها من الافتراضات التي تجعل من عملية التنمية أقرب إلى التجريد النظري منها إلى الواقع في تلك الدول كما أن محددات النمو في ذلك النموذج لتلك الدول. الادخار - ضليله نظراً لانخفاض دخلها القومي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحليم شاهين (2021)، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، ص 15.

## 3- النظرية النيو كلاسيكية للنمو:

تبحث النظرية النيوكلاسيكية في أهمية التطور التكنولوجي في تعويض الآثار السلبية لتناقص الانتاجية الحدية لعنصر رأس المال، والذي سيتساوى، بدونه كلا من معدلي نمو الناتج ونمو السكان، حيث يصير معدل نمو الدخل الفردي صفرياً<sup>1</sup>.

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير لـ SOLOW - سنة 1956 حول تراكم رأس<sup>2</sup>.

## نموذج Solow:

لقد جاء هذا النموذج كرد فعل نتيجة الاستنتاجات التي توصل إليها هارود. حيث قام صولو بنشر بحثه (مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال<sup>3</sup>.

فرضيات النموذج<sup>4</sup>:

- الاقتصاد متكون من قطاع واحد وطبيعة الإنتاج مركب ولا توجد تجارة خارجية (مغلق) وسيادة تامة للمنافسة الكاملة في جميع الأسواق
- هناك استغلال كامل للعمالة ولمخزون رأس المال.
- قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال ساري المفعول.
- تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى أي عوائد ثابتة السعة.
- مدفوعات العمل ورأس المال تقدر حسب الإنتاجية الحدية لهما وهناك مرونة في الأسعار والأجور.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

<sup>1</sup> إيمان محمد إبراهيم علي (2021)، "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 01، مصر، ص 41.

<sup>2</sup> رشيد ساطور (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>3</sup> لزه شين (2015)، "أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، ص 30.

<sup>4</sup> محمد الناصر حميداتو، "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة الوادي، ص 10.

يعتبر نموذج Solow التقدم التكنولوجي العامل المسؤول عن ارتفاع مستويات المعيشة، يستخدم Solow دالة الإنتاج الأساسية لبناء نموذج<sup>1</sup>:

$$Y(T)=f(K(t), A(t)L(t))$$

حيث: Y هو الناتج الإجمالي للاقتصاد وهو دالة لـ (K رأس المال) و L (العمالة) و "المعرفة" أو "فعالية العمل" (A). و (t) يمثل الزمن.

بهذا افترض تناقص عوائد رأس المال، بالإضافة إلى أن كل من معدل الادخار، النمو السكاني والتقدم التكنولوجي هي متغيرات خارجية، وفقاً لـ Solow فإن تراكم رأس المال من خلال زيادة معدل الادخار يؤدي إلى كمية أكبر من المخزون الرأسمالي وارتفاع مستوى الإنتاج، لكن هذا النمو مؤقت ويستمر حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى جديد وهو التوازن الطويل الأجل للاقتصاد، كما بين أن الاستثمار هو أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي الذي يمكن تنفيذه بمعدلات ادخار أعلى، لكنه لا يقدم تفسيراً للنمو على المدى الطويل، لذلك ثم تمديد النموذج من خلال النمو السكاني والتقدم التكنولوجي، النمو السكاني يعني قوة العمل المتنامية، يرى Solow أن نمو القوى العاملة لا يمكن أن يفسر النمو الاقتصادي، لأن النمو السكاني يقلل من تراكم مخزون رأس المال مما يعني أن حجم العمل الأكبر يوسع رأس المال بين الناس. ووفقاً لـ Solow، فإن التطور التكنولوجي الوحيد هو الذي يمكنه أن يفسر استمرار ارتفاع مستويات المعيشة واستقرار النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> وهيبية شهاب (2022)، "النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق: دراسة قياسية للفترة 1990-2024"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 31.

#### 4- نظرية النمو الداخلي:

بعدما فشل النيو كلاسيك التقليدي في تفسير جزء كبير من النمو الاقتصادي ظهرت نماذج النمو الداخلي، حيث شهدت نظريات النمو انتعاشاً منذ أواخر الثمانينات ويبدو أن دراسة التباين بين معدلات النمو لمختلف مناطق العالم وما يتعلق منها بظواهر الأزمة لإثبات أن النمو ليس ظاهرة طبيعية مرتبطة فقط بالنمو الديمغرافي وبالتقدم التقني.

إن النماذج المرتبطة بالمعارف ساهمت في إحياء نظرية النمو في سنوات الثمانينات. وقد استندوا على مفهومين جديدين وهما مخزون الأفكار ورأس المال البشري<sup>1</sup>. ومن أهم نماذج ما جاءت به هذه النظرية:

#### 4-1- نموذج AK<sup>2</sup>:

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري، ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي:

$$Y=AK$$

بحيث A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ  $y=Ak$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A، وبتعويض  $F(k)/k=A$  في المعادلة (b) لنموذج سولو نتحصل على:

$$gk = sA - (n+h)$$

ومادام  $y=Ak$  و  $y=(1-s)c$ ، فإن معدل نمو للناتج والاستهلاك الفردي هي مساوية لـ  $gk$

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيو

<sup>1</sup> فطيمة بزعي وزكية بن زروق (2017)، "تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيو كلاسيكية ونماذج النمو الداخلي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، ص 361.

<sup>2</sup> دليلة طالب (2020)، "النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 52.

كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث  $\partial g y / y = 0$  وهذا من أجل كل المستويات  $y$ .

#### 4-2- نموذج LUCAS:

إن الفكرة الرئيسية التي طرحها Lucas سنة 1988 هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال  $K$  الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدى تكريس حل وقته في اكتسابها، فهذا يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري، وعليه هذا العمل مرتبط بمستوى الاقتصاد، إذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس مال جيد، فهذا يعني أن مستوى الاقتصاد في ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور<sup>1</sup>

اعتمد Lucas في نمودجه على مجموعة من الفرضيات للخصها فيما يلي<sup>2</sup>:

- يعتبر أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري والافتراض المهم عند لوكاس هو الذي يسمح للنمو الاقتصادي أن يكون داخلي عند أي لحظة من الزمن،
- يفترض أن الاقتصاد يحوي  $n$  فرد من السكان أو القوى العاملة ولكل فرد وحدة زمن واحدة (i) لكل وحدة زمن مستوى من رأس المال البشري  $h_i(t)$

- كل الأعوان أحادية، بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في

الدراسة وعددهم يساوي  $n$

- رأس المال البشري هو منتج انطلاقا من نفسه، بمعنى الفرد يتعلم بنفسه يستعمل من أجل هذا الوقت والمهارة المكتسبة.

ركز Lucas على رأس المال البشري بناءً على افتراضه الأساسي أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين رئيسيين، يهتم أحدهما بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بينما يهتم الآخر بتكوين وتأهيل رأس المال البشري. هذا الأخير يتراكم عبر الزمن وفقا للمعادلة التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> مليكة موهوي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص55.

<sup>2</sup> مليكة موهوي (2015)، مرجع نفسه، ص56.

<sup>3</sup> وهيبه شحات (2022)، مرجع سبق ذكره، ص34-35.

$$h^* = B(1-u_t) h$$

حيث تمثل المدة الزمنية  $(1 - u_t)$  عبارة عن معامل يمثل المدة اللازمة للحصول على المعرفة أي مدة تكوين وتأهيل رأس المال البشري في حين يمثل تراكم رأس المال البشري، أما  $B$  فهو معامل يمثل مقدار الفعالية أو حصة رأس المال البشري من الناتج.

لهذا تكون دالة الإنتاج عند Lucas كالتالي:

$$y = K^B (hL)^{1-B}$$

نلاحظ أن نموذج Lucas يختلف عن نموذج Solow فقط في استبدال  $h$  هو تراكم رأس المال البشري بدلا من  $A$  التقدم التكنولوجي عند Solow مع تركيز Lucas على معامل الحصول على المعرفة الذي يلعب دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي، حيث كلما ازداد هذا المعامل كلما ساعد على زيادة كفاءة رأس المال البشري  $hL$  ومن ثم النمو الاقتصادي.

#### 4-3- نموذج رومر Romar:

نشر Romer دراستين الأولى سنة 1986 والثانية سنة 1990، حيث كانت هذه الأخيرة تطويراً للأولى، وركز في دراسته على الإنتاج العلمي (إنتاج الأفكار)، كما اعتبر أن رأس المال المادي يمارس تأثيراً كبيراً ومباشراً على النشاط الاقتصادي، لكن تركيزه انصب حول تراكم المعارف، والتي تأتي من الاستثمار حيث اعتبر أن المعرفة سلعة جماعية أين يمكن للمؤسسات الأخرى الاستفادة منها بتكلفة شبه منعدمة.

ولتوضيح كيفية تراكم المعارف في المجتمع يفترض رومر اقتصاد تسوده المنافسة التامة بين مؤسساته التي تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك والادخار والتراكم<sup>1</sup>

النموذج الذي قدمه رومر (1990) اعتبر أن التقدم التقني نتيجة إنتاج الأفكار من طرف الباحثين تحت دافع الربح، فبالنسبة لرومر تتميز الأفكار بكونها سلعا غير تنافسية، وحصرية جزئيا بسبب براءات الاختراع، مما يولد أثرا للوفرات ومعدل عائد متزايد مما يترتب وجود منافسة غير كاملة.

<sup>1</sup> إشراف رحمانى العربي (2017)، "أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فالعلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 15.

ولتوضيح رومر نموذج اعتمد على الفرضيات التالية:

- يوجد عاملان أساسيان للإنتاج كمية محدودة من العمل و سلع رأسمالية متنوعة..
- يعتبر نموذج متعدد القطاعات (قطاع البحث والتطوير قطاع السلع النهائية وقطاع السلع الوسيطة)
- ينتج قطاع البحث والتطوير تصاميم أو ابتكارات لأنواع جديدة من السلع الرأسمالية. ويستعمل هذا القطاع كمية  $L_2$  من إجمالي كمية العمل. كما يتميز هذا القطاع بوجود الوفرة المعرفية الإيجابية.
- يستعمل قطاع السلع الوسيطة التصاميم أو الابتكارات لإنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة المختلفة ويتميز القطاع بسيادة المنافسة الاحتكارية.

- يعمل قطاع السلع النهائية تحت المنافسة الكاملة والتي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة.

$$Y = K^\alpha (AL_A)^{1-\alpha} \quad 0 < \alpha < 1$$

دالة الإنتاج من الشكل:

حيث  $K$  هو رأس المال  $L$  حجم العمل المطلوب للحصول على الإنتاج  $L$  وباستخدام مخزون الأفكار  $A$  وإذا تم اعتبار الأفكار كعامل من عوامل الإنتاج فإن دالة الإنتاج تصبح ذات عوائد متزايدة. وبالنسبة لرومر فإن الأفكار الجديدة المتولدة في كل لحظة تتناسب وعدد الباحثين  $L_A$ ، في حين العمل يستعمل من أجل إنتاج السلع أو الأفكار، وقد أظهر رومر بأن الناتج للفرد الواحد، رأس المال للفرد الواحد ومخزون المعارف تنمو بمعدلات متساوية مع معدل النمو المتوازن. وحسب هذا النموذج فإن معدل نمو الاقتصاديات الأكثر تطوراً يجب أن ترتفع بشكل كبير في القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي انضحت أنها لم تتحقق) أو على الأقل ليس بالقوة التي أشار إليها رومر في نموذج<sup>1</sup>.

نتيجة: كلما ازداد رأس المال البشري الذي ينعم به اقتصاد ما ازداد حجم المنتجات التي تزيد في الإنتاجية، وازداد حجم المخزون معرفي، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي على الوجه المتزايد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فطيمة بزعي وركية بن زروق (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 362.

<sup>2</sup> شير فريديريك م. (2001)، "نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي"، (ترجمة: على أبو عشة)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض المملكة العربية السعودية، ص 57.

المطلب الثالث: مؤشرات ومحددات النمو الاقتصادي.

## 1- مؤشرات النمو الاقتصادي

هناك مؤشران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي:<sup>1</sup>

### 1-1- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة، يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية (Real Value) وليس بالقيمة النقدية (Nominal) وذلك لاستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي. فتزايد الناتج القومي الحقيقي يعني إن الاقتصاد ينمو، أما تناقص الناتج القومي فيعني إن الاقتصاد يتناقص، في حين إذا كان الناتج القومي مستقرا فيعني إن الاقتصاد القومي ساكن.

### 1-2- متوسط الدخل الحقيقي للفرد: Per-Capita Income

ويقصد به إن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود إلى أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان، معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حسين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا.

وعلى الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد (Per-Capita Income) فانه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي بوصفه مظهرا كليا للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، فضلا عن ذلك فإن زيادة الدخل القومي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

<sup>1</sup> الهام وحيد دحام 2013، "فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، لمركز القومي للإصدارات القانونية"، القاهرة، ص 58-

## 2- محددات النمو الاقتصادي.

تتمثل أهم محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

**2-1- معدل الاستثمار:** تعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيراً في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة، فقد توصل "Solow - Swam" إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة إيجابية، أي لما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة تكون هناك معدلات استثمارية كبيرة، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة، أما عن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي فقد توصلت عدة دراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنه يشكل عنصراً هاماً من عناصر تكوين الدخل الوطني لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت ويقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي، عن تأثيره على العناصر الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمار الخاص وميزان المدفوعات وسوق العمل<sup>1</sup>.

## 2-2- رأس المال البشري:

اكتسب رأس المال البشري أهمية كبيرة في نظريات النمو الداخلي، إذا أوضحت هذه النظريات أن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي والمؤثر الأكبر هو رأس المال البشري.

يشير رأس المال البشري إلى مجموعة المهارات التي يتعلمها الأفراد والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.

هناك مجموعة واسعة من الدراسات نظرية وتجريبية التي عاجلت موضوع النمو الاقتصادي ورأس المال البشري، والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين: الأول يوضح تأثير الاختلاف في مستوى التعليم، أي قسم تراكم رأس المال البشري، أما القسم الثاني من الدراسات فيوضح تأثير المستوى التعليمي على النمو الاقتصادي، أي قسم مخزون رأس المال البشري.

<sup>1</sup> محمد حقيقة (2019)، "أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 7.

بالنسبة للقسم الأول، فرأس المال البشري يظهر كعامل في دالة الإنتاج الكلية، ويمكن اخذ نموذج (Lucas, 1988 و Gregory Mankiw et al , 1992) كنماذج مرجعية، حيث تراكم رأس المال البشري يحسن ونموذج النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى العمل ورأس المال)، وبالتالي معدل تراكم رأس المال البشري البلد ما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك البلد، كما أن الاختلاف في معدلات النمو بين البلدان يمكن تفسيرها بالاختلاف في معدلات تراكم رأس المال البشري<sup>1</sup>.

## 2-3- القطاع المالي:

يلعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التقنيات الجديدة، ويعد النظام المالي المتطور عاملا حاسما في النمو الاقتصادي، من خلال:

- تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الجارية للأسر نحو استثمارات كبيرة مربحة، مع ضمان درجة عالية من السيولة للمدخرين.

- حماية المدخرين من خلال إتاحة تنوع الاستثمارات.

- يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييمها بشأن المشاريع المقترحة، على سبيل المثال من خلال تدخل وسطاء الاستثمار المتخصصون يسمحون بمراقبة الاستثمارات بطريقة تخفف من مخاطر سوء إدارة الموارد.

ومن المرجح أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي. ولكن من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي على سبيل المثال، قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنوع في الاستثمار يقود إلى انخفاض المخاطر وزيادة العوائد<sup>2</sup>.

## 2-4- التضخم:

نظريا، قد ثبت أن التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر. أيضا، يثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار، ويعزى

<sup>1</sup> رشيد حجو (2024)، "محددات النمو الاقتصادي في منطقة المينا (MENA)"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص

الاقتصاد الكلي المطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 22-23.

<sup>2</sup> Cotis, J.-p (2004), Comprendre la croissance économique (Analyse au niveau : macroéconomique - sectoriel- de l'entreprise), éditions de l'OCDE, France, p :45.

ذلك إلى حقيقة أن المال يستحق اليوم قبل الغد، وبالتالي في المدى الطويل، يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز

النمو والتأثير الآخر المدمر للتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لأنشطتهم، وخاصة فيما يتعلق بكم الإنتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الإنتاج. وعلاوة على ذلك، قد يضعف ارتفاع معدلات التضخم أيضا فعالية أداء المؤسسات المالية والأسواق وكذلك يثبط تكاملها مع الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، عادة ما يبلغ ارتفاع معدلات التضخم ذروته عند زيادة مستوى عدم اليقين فيما يتعلق بالأسعار المستقبلية وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وهذا بدوره يزيد المخاطر بين الشركاء التجاريين المحتملين، وبالتالي يثبط كل من التجارة الداخلية والخارجية فيما يتعلق النشاط المصرفي يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل قيمة مدخرات المودعين وكذلك قيمة القروض المصرفية والائتمانات المالية الأخرى، وبالتالي، فإن الميل نحو حفظ واقراض المال ينخفض إلى حد كبير. ووفقا لذلك، يزيد عدم اليقين المرتبط بالتضخم من المخاطر المرتبطة بالاستثمار والإنتاج وكفاءة أداء الأسواق<sup>1</sup>.

## 2-5- الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي هذا، وينقسم الإنفاق العام إلى شقين: الأول، الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد العوامل الإنتاجية المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة. الثاني الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجابا على المقدرة الإنتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري. كما تؤدي إعانات الدولة التي تمنح للمشروعات إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في قدراتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن

<sup>1</sup> عادل زقير (2015)، "أثر التطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 13-14.

والعدالة يؤدي إلى الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءاً من مكونات الطلب الفعلي وهذا ما يؤثر مباشرة في حجم الإنتاج، وذلك شريطة أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة<sup>1</sup>.

## 2-6- سعر الصرف:

يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف سينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محلياً والمنافسة للواردات. وتبعاً لأثر المضاعف، فإن هذا التحويل سيتربط عليه آثاراً توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توافرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل لطاقاته، فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية سينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ووفقاً لفكر الهيكلين الجدد، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، وهذا التأثير الانكماشى للتخفيض في قيمة العملة المحلية قد يحدث من خلال تخفيض الطلب الكلي أو من خلال زيادة تكاليف الإنتاج (جانب العرض). وبالنسبة لهذا الأخير، فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الإنتاج، فإذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج ولا تستطيع العناصر المتوافرة محلياً أن تحل محل الواردات منها (وهو ما ينطبق بشكل كبير على الدول (النامية)، ينتج عن تخفيض العملة المحلية زيادة حادة في تكاليف الإنتاج مما يؤثر سلباً على الناتج الحقيقي<sup>2</sup>.

2-7- أسعار النفط: تلعب أسعار النفط في الجزائر دوراً مهماً من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث يدفع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية، وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عادل زقير (2015)، "أثر التطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> محمد حقيقة (2019)، "أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> زكرياء مسعودي، عزى خليفة (2019)، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM دراسة قياسية للفترة (1980-2017)"، مجلة التنمية والاشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، ص 121.

## 2-8- التطور التقني:

يعد النمو الاقتصادي أداة لقياس تطور وتقدم الدول، كما يعد الابتكار التكنولوجي من أبرز العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال المساهمة في تطوير وتحديث أساليب الإنتاج، وبالتالي الحصول على مستوى أكبر من المخرجات باستعمال نفس الحجم من المدخلات. وعليه يمكن اعتبار الابتكار التكنولوجي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المقابل الاتفاق على الابتكار والبحث والتطوير وكذلك الاستثمار في التكنولوجيا يضمن المنافسة مما يمكن أن يؤدي إلى خلق تقنيات انتاج جديدة، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام. مما يتيح التوزيع والتخصيص الفعال للموارد مما يضمن الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، وبالذي يساعد على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي بالإضافة إلى ذلك، يمكن الابتكار التكنولوجي من ضمان مستوى تعليمي مستدام للقوى العاملة الاستثمار في البحوث من خلال دعم البحوث وتطوير سير العملية التكنولوجية، إنشاء منتجات جديدة، حيث يوفر الابتكار الكثير من الدفع التنافسي لتطوير منتجات جديدة، وصول المستثمرين إلى أسواق الأوراق المالية بسهولة وذلك من خلال تنمية القطاعين العام والخاص، كما أن التقدم التقني يساعد على تحسين الظروف (المستويات) المعيشية من خلال التحسين الإنتاجية التي تعتبر مصدر مهم.

وبالتالي، تعتبر التكنولوجيا مصدرا من المصادر الرئيسية للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، حيث تساهم التغييرات التكنولوجية بشكل كبير في تنمية البلدان المتخلفة، كما يرتبط التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي ببعضهما البعض بالإضافة إلى ذلك، يساعد مستوى التكنولوجيا العالي على تسريع عملية النمو الاقتصادي. كما لعبت التغييرات التكنولوجية دورا كبيرا في نمو صافي الدخل القومي في البلدان المتقدمة حيث لا يمكن اعتبار أن مستويات النمو المحققة في تلك الدول كان بسبب رأس المال فقط، فبالنسبة Kindleberger يرجع الجزء الأكبر من الإنتاجية المتزايدة إلى تلك التغييرات<sup>1</sup>.

## 2-9- الانفتاح التجاري:

العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي هي مسألة قديمة في الاقتصاد، ويعود تاريخها إلى آدم سميث على الأقل، حاولت نظريات التجارة الخارجية دائما شرح مكاسب البلدان من التجارة فيما بينهما من خلال التخصص في الإنتاج والانفتاح التجاري، منذ ذلك الحين، تم إجراء العديد من الدراسات التحليل دور الانفتاح

<sup>1</sup> رشيد حجو (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

في النمو الاقتصادي، حيث قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات تطبيقية مختلفة لاختبار العلاقة انفتاح - نمو حيث اختلفت الآراء والنتائج وفي بعض الاحيان تكون هذه الاخيرة متضاربة من جهة، منهم من يؤيد فكرة التحرير ويؤكد على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، حيث لقيت هذه الأخيرة صدى وإقبالاً كبيراً من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين، ومن جهة ثانية، تبنى عدد من الاقتصاديين وجهات النظر الجمالية جمالية يعني فرض عدد من القيود على التجارة الدولية، حيث أصبحت وجهة النظر هذه مهيمنة على مجموعة صغيرة من الدراسات الأكاديمية التطبيقية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رشيد حجو (2024)، مرجع نفسه، ص 28.

## خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تطرق الى الإطار النظري العام لكل من التطور المالي والنمو الاقتصادي باعتبارهما من المفاهيم المحورية في التحليل الاقتصادي المعاصر، حيث تم إبراز أهمية القطاع المالي ضمن الهيكل الاقتصادي الكلي ودوره في دعم النشاط الإنتاجي وتوفير البيئة الملائمة لتوسيع العمليات الاستثمارية، كم استعرض مدى كفاءة وعمق وتنوع النظام المالي، سواء من خلال المؤسسات البنكية أو الأسواق المالية وقدرته على تعبئة المدخرات في تخصيص الموارد بكفاءة، تمويل الاستثمار إدارة المخاطر. وتطرق ايضا الى التطور التاريخي للفكر الاقتصادي وتفسير ديناميكية النمو، مع عرض مختلف الاتجاهات التي عاجلت آليات توسع النشاط الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، مما يسمح بتكوين أرضية معرفية متكاملة حول كيفية تفسير مسار النمو في الاقتصاديات الحديثة.

وسعى الفصل إلى بناء قاعدة مفاهيمية ومنهجية واضحة تمكن من فهم أبعاد كل متغير على حدة، تمهيداً للانتقال إلى تحليل طبيعة العلاقة بينهما في الفصل الموالي وفق مقارنة أكثر تخصصاً.

**الفصل الثاني:**  
**علاقة بين التطور المالي**  
**والنمو الاقتصادي.**

جامعة الزيتونة

## تمهيد

يعد موضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه القطاع المالي في توجيه الموارد وتحفيز النشاط الاقتصادي، ففي ظل تزايد تعقيد الأنظمة الاقتصادية، أصبح من الضروري فهم الكيفية التي يؤثر بها تطور النظام المالي على معدلات النمو، سواء من خلال تعبئة الادخار أو تحسين كفاءة الاستثمار أو دعم الابتكار.

كما أنه قد اختلفت آراء المدارس الفكرية حول طبيعة هذه العلاقة، حيث اعتبر البعض أن التطور المالي يمثل محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، في حين يرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى تطور القطاع المالي، بينما تبنت اتجاهات أخرى رؤية تفاعلية تقوم على التأثير المتبادل بينهما.

وقد أنجزت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي سعت إلى تحليل طبيعة هذه العلاقة وتحديد اتجاهها وقياس أثرها في مختلف البيئات الاقتصادية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مختلف جوانب العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى ما يلي:

❖ **المبحث الأول:** العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

❖ **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة المتعلقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

## المبحث الأول: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

## المطلب الأول: نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

إن مناقشة دور النظام المالي في النشاط الاقتصادي تولد عنه اختلاف حول الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التطور المالي في النمو، حيث أنه يمكن بشكل عام تصنيف أدبيات العلاقة بين التطور المالي والحقيقي ضمن ثلاث مدارس أو فرضيات<sup>1</sup>، وهي:

**1- المدرسة الهيكلية المالية:** تعتمد وجهة نظر مدرسة البنين الهيكلية على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر إيجابي مهم على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

يعود أساس هذه النظرية إلى الأبحاث التي قام بها Gershenkom سنة 1962 حيث اعتمدت على الدور الذي لعبته المصارف في تشكيل رؤوس الأموال خاصة عند قيام الثورة الصناعية في أوروبا مستشهدا بالدور الكبير الذي قامت به ذات المصارف في تحسين اقتصاد كل فرنسا وألمانيا من خلال القروض الممنوحة لمشاريع البنية التحتية، وتركز هذه النظرية في تفسيرها العلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي إلى بنية القطاع المالي ومدى شموليته داخل الدولة حيث كلما هناك تشكيلة واسعة ومتنوعة من المؤسسات المالية تقدم خدمات مالية متنوعة تؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار مما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح. وقد أيد هذا الطرح Patrick سنة 1966 والذي اهتم بدراسة اتجاه وسببية العلاقة بالاعتماد على آلية العرض القائد وآلية الطلب التابع بسبب زيادة عرض الخدمات المالية من شأنه زيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

**2- المدرسة الليبرالية والتحرير المالي<sup>4</sup>:** يرى رواد هذا الاتجاه أن تقييد الأدوات المالية من خلال تحديد معدلات الفائدة، وتسقيف الائتمان ونسب الاحتياطات القانونية وتأطير القروض لها آثار سلبية وبدرجة عميقة على عملية

<sup>1</sup> طارق خاطر، صالح مفتاح (2014)، "التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ص 146.

<sup>2</sup> طارق خاطر، صالح مفتاح (2014)، مرجع نفسه، ص 146.

<sup>3</sup> رشيد حفصي (2020)، "تأثير مؤشرات سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2016"، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الاغواط، ص 287.

<sup>4</sup> براهيم حاكمي، مولود دباب، إسماعيل قشام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 119.

تكوين رأس المال وعلى النمو الاقتصادي. إذن هذا التحليل ينطلق من خلال دراسة الآثار السلبية لسياسات الكبح المالي على كل من معدلات الادخار والاستثمار.

إن تطبيق مثل هذه السياسات في معظم الدول النامية أدت إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية سالبة مما أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، لذا طالبوا بضرورة تحرير النظام المالي وإلغاء القيود المفروضة على معدلات الفائدة والائتمان من أجل تحفيز النمو الاقتصادي لأن المؤسسات والأفراد التي تعمل في بيئة تقيد المؤسسات المالية سوف تواجه صعوبات للحصول على رأس المال والخدمات المالية الملائمة مما يدفعها للاعتماد على الأموال الخاصة أو اللجوء للقطاع غير الرسمي وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

**3- مدرسة النمو الداخلي<sup>1</sup>:** تهدف النظرية هذه المدرسة لتفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان من خلال عاملين أساسيين هما تراكم رأس المال وإنتاجية هذا الأخير، فبالنسبة لتراكم رأس المال يكون التأثير من خلال زيادة مستوى الادخار ومن ثم سيؤدي إلى زيادة الاستثمار وترتفع من خلالها معدلات النمو الاقتصادي، أما ما تعلق بإنتاجية رأس المال فإن تطور القطاع المالي من شأنه أن يؤدي إلى إزالة مشكلة عدم تجانس المعلومات من خلال كفاءة الاستثمار الناتج من تخصيص الأمثل للموارد المالية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، فقد حاول كل من (Greenwood et Jovanovic) سنة 1990 تطبيق نموذج عام للتوازن ينص على أن زيادة ثقة المدخرين تجاه الوسطاء الماليين تزيد بصفة تلقائية من حجم المدخرات. وفي نفس السياق قام الاقتصاديان King e Levine سنة 1993 باستخدام نموذج للنمو وتم تطبيقه على مجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة من 1960-1989 وتوصلا إلى أن النظام المالي من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

### المطلب الثاني: قنوات انتقال تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي:

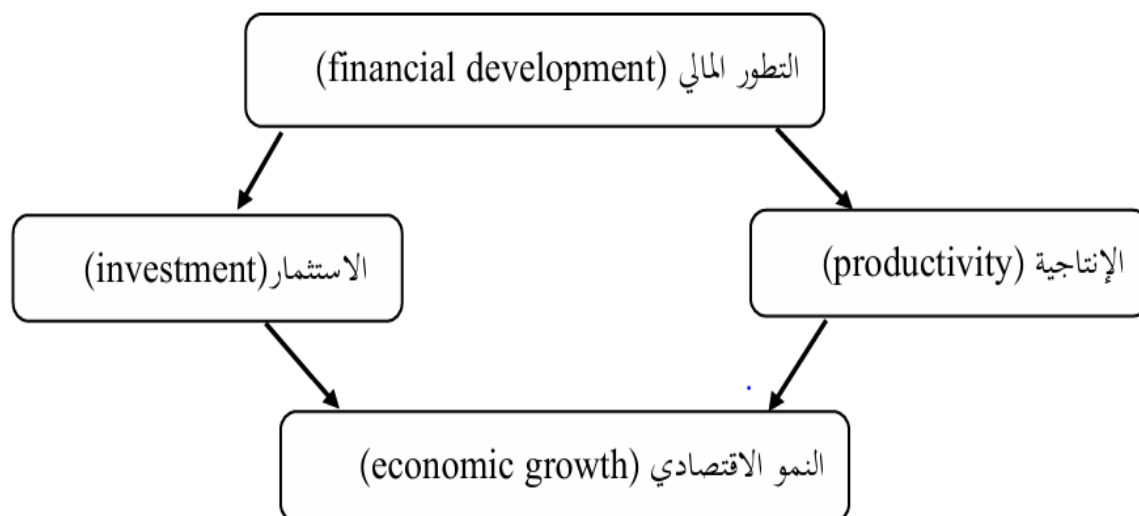
تقترح نظرية النمو وجود قناتين متكاملتين بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، من خلال الجمع بين نظرية

التحرير المالي ونظرية النمو الداخلي<sup>2</sup>، كما يتوضح من الشكل التالي:

<sup>1</sup> رشيد حفصي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 288.

<sup>2</sup> كنزة مجاهد (2016)، "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Amalysis"، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث LMD تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص 95.

الشكل (1-2): قنوات الانتقال الى النمو الاقتصادي



المصدر: مجاهد كنزة (2016)، "مرجع سبق ذكره، ص 95 .

## 1- قناة تراكم رأس المال<sup>1</sup>:

قناة تراكم رأس المال (capital accumulation Channel) وتعرف قناة تراكم رأس المال بالقناة

الكمية، وهي مستندة الى فرضية تراكم الديون التي طرحها (Gurley and Shaw 1955)، وتركز على قدرة القطاع المالي على تغطية مبالغ التجزئة من خلال تعبئة الادخار، إذ يطلب القطاع الخاص من ممثلي البنوك الحصول على قروض أو تمويلات إضافية لمشاريعهم من خلال عقد صفقات مكثفة يترتب عليها نشاطات ذات تكاليف باهظة تقود في النهاية إلى خلق عمليات وساطة واسعة. فان النظام المالي المتطور يعمل على جلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، وبالتالي توفير التمويل للاستثمارات (Volume of Investment) والتي يكون لها أثر مباشر على رفع معدلات النمو الاقتصادي (quantitative effect).

إن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تتجسد في عاملي الادخار والاستثمار، حيث يلعب النظام المالي في زيادة التكوين الرأسمالي (الاستثمار) من خلال قدرة هذه المؤسسات على تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات الانتاجية.

<sup>1</sup> مجاهد كنزة (2016)، مرجع نفسه، ص 95.

## 2- قناة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP: Total Factor Productivity)<sup>1</sup>:

تعرف بالقناة النوعية والتي تؤكد دور التقنيات المالية الإبداعية في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (التي تعيق كفاءة تخصيص الموارد المالية ومراقبة المشروعات الاستثمارية)، كما أن نظام مالي فعال يسهل من اعتماد التكنولوجيات الجديد مرتفعة التكاليف.

إن النمو يمكن أن يحدث إما عن طريق التحسن في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج أو من خلال تراكم عوامل الإنتاج، وهكذا فإن بإمكان الوساطة المالية التأثير على النمو من خلال ثلاث آليات:

كلما ارتفعت كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها على مشروعات الاستثمار المتنافسة (بما فيها المشروعات الضخمة المجمعة وغير السائلة وذات العوائد المرتفعة كلما ازدادت إنتاجية مخزون رأس المال وارتفعت مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

كلما قلت كلفة الوساطة كلما ارتفع حجم الاستثمار الموازي لكمية ما من الادخار نظرا لأن المدخرين والمستثمرين يتقاسمون تكاليف الوساطة فيما بينهم.

كلما ارتفعت العوائد على الاستثمار وكلما تدنت كلفة الوساطة، كلما ارتفع صافي العائد على الادخار وبالتالي كلما زاد الحافز على الادخار.

### المطلب الثالث: اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

لقد اختلفت آراء الباحثين حول اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث يمكن تلخيصه في ثلاث اتجاهات رئيسية:

<sup>1</sup> طارق خاطر، عمر طالب وأشرف الصوفي (2021)، "تحليل قنوات انتقال أثر التطور المالي الى النمو الاقتصادي"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، ص 389.

**1- قيادة العرض<sup>1</sup> :** وهو أن التطور المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي ويكون سابق عليه، لأن تطوير القطاع المالي يعمل على توفير السيولة وتوفير القنوات المالية اللازمة لاستخدامها بصورة أكثر إنتاجية، مما يترتب على ذلك من رفع مستوى الاستثمار وزيادة كفاءة تخصيص رأس المال، وبالتالي، يرى أنصار هذا الرأي أن نشاط الوسطاء الماليين يسهم في تحقيق النمو من خلال قناتين رئيسيتين هما:

- زيادة معدلات الادخار، وبالتالي، معدلات الاستثمار، مما يرفع من تراكم رأس المال بالمجتمع.
- رفع كفاءة رأس المال المستخدم نتيجة للإسهام في الابتكار التكنولوجي، فضلاً عن تطويره باستمرار، مما يترتب عليه من زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال بالمجتمع.
- وقد لاقت هذه النظرة دعماً كبيراً في الدراسات التطبيقية وبخاصة في الدول المتقدمة والدول التي لديها مؤسسات مالية وأسواق تنسم إلى حد كبير بالكفاءة والكمال، كما في كوريا.

**2- اتباع الطلب<sup>2</sup>:** وهو أن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب التطور المالي ويكون سابق عليه، وبالتالي، فإن التطور المالي يكون نتيجة للنمو في الجانب الحقيقي في الاقتصاد، حيث أن نمو الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال السائل، وبالتالي، فإن النمو الحقيقي يحث القطاع المالي على التوسع في تقديم المزيد من الخدمات المالية، مما يؤدي إلى التوسع في المؤسسات المالية وتنوع منتجاتها استجابة لزيادة الطلب عليها، الأمر الذي يترتب عليه زيادة المنافسة والارتفاع بكفاءة القطاع المالي والوسطاء الماليين. ويدعم هذا الرأي أن إقامة المؤسسات المالية والتحرير المالي لم يسبق النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق في عدد من الدول الآسيوية بما في ذلك اليابان وكوريا والصين.

**3- التأثير المتبادل (قيادة العرض - إتياع الطلب)<sup>3</sup> :** وفق وجهة النظر هذه فإن هناك علاقة ثنائية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث يؤثر كل منهما بالآخر.

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا (2016)، "العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2012) دراسة تحليلية قياسية"، مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 01، العدد 02، مصر، ص 81-82.

<sup>2</sup> علي عبد الوهاب نجا (2016)، مرجع نفسه، ص 82.

<sup>3</sup> طارق خاطر، عمر طالب (2019)، "قياس اتجاه وتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، ص 12.

وفي هذا الإطار فإن الاقتصادي (Patrick 1966) يضع فرضيتين في تفسيره للعلاقة التي تربط بين التطورات في القطاع المالي والتطورات في القطاع الحقيقي في أي دولة، حيث يرى أنه في المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي حيث يسمح التطور المالي بتحويل الادخار من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية نحو القطاعات الحديثة الأكثر فعالية في الإنتاج وعائد رأس المال، أما في المراحل المتأخرة من عملية التنمية فإن العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي من خلال استجابة هذا الأخير إلى متطلبات النمو الاقتصادي .

أما دراسة (1996 Demetriades & Hussein) والتي استخدم فيها نسبة موجودات الودائع ونسبة 2M إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لـ 16 دولة نامية، فقد جاءت اختبارات السببية لحوالي نصف دول عينة الدراسة مؤيدة للسببية الثنائية في حين أشارت هذه الاختبارات لعدد آخر من الدول أن التأثير يتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

وفي دراسة (Kul & Khan, 1999) تم استخدام نموذج "VAR" المتعدد مع اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وتم التوصل إلى وجود علاقة متبادلة بين الوسائط المالية ومعدل النمو في الأجل الطويل لجميع الدول المختارة في الدراسة.

من كل ذلك يتضح أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تقوم على وجود نظام مالي متطور يكون قادر على تأدية وظائفه بكفاءة ويعمل على تشجيع الاستثمار كونه يساهم في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسات ويعمل على تلبية احتياجاتها التمويلية ويؤثر في حركة الادخار في الاقتصاد ويحسن من الرقابة ويرفع من درجة التحوط ومن توزيع المخاطر ويسرع من النمو التكنولوجي وكل هذه الأمور تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ابتسام علي حسين، بدره شحدة دحمان (2020)، "التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية"، العدد 66، ص32.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي.

حظيت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باهتمام كبير في الدراسات الجزائرية والدولية، حيث سعت إلى تحديد طبيعتها واتجاهها. وقد أظهرت النتائج تبايناً واضحاً فبعضها يؤكد أن التطور المالي يدعم النمو، بينما يرى البعض الآخر أن النمو هو المحرك له. ورغم هذا الاختلاف، تتفق أغلب الدراسات على وجود علاقة ارتباط بينهما على المدى الطويل، مع اختلاف في قوتها واتجاهها حسب خصوصية كل اقتصاد.

## المطلب الأول: الدراسات الجزائرية.

من بين هذه الدراسات نذكر:

**1- دراسة Seth Akutson ، Peter Adamu ، Miloud Lacheheb (2014)<sup>1</sup>: هدفت هذه**

الدراسة إلى تحليل أثر كل من التطور المالي والانفتاح الاقتصادي على النمو باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي يسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وقد اعتمدت الدراسة على مؤشر حجم السيولة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) لقياس مستوى التطور المالي، وتوصلت النتائج إلى أن التطور المالي لا يؤثر بشكل معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ما يدل على ضعف فعالية النظام المالي في دعم النشاط الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بضرورة تعميق الإصلاحات المالية وتعزيز كفاءة المؤسسات المالية من أجل تحسين دورها في تمويل الاستثمار وتحقيق النمو.

**2- دراسة بن قانة إسماعيل وبوغزالة أحمد عبد الكريم (2015)<sup>2</sup>: تناولت هذه الدراسة تقييم مستوى تطور**

القطاع المالي في الجزائر خلال مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال بناء مؤشر مركب للتطور المالي يعتمد على مجموعة من المؤشرات الأساسية مثل العمق المالي، حجم القطاع المالي القروض الموجهة للقطاع الخاص، البيئة القانونية والتنظيمية، ومؤشرات أخرى مرتبطة بالنشاط المالي. اعتمدت الدراسة على أدوات الاقتصاد القياسي خاصة التحليل العاملي (ACP) والتحليل العنقودي، لتحليل مساهمة كل مؤشر في تكوين المؤشر العام. وقد توصلت إلى أن التطور المالي في الجزائر مر بثلاث مراحل رئيسية مرحلة أولى (1990-1998)

<sup>1</sup> Lacheheb, M. Adamu, P. & Akutson, S. (2014), "Openness, Financial Development and Economic Growth in Algeria: An ARDL Bound Testing Approach". International Journal of Economices, Finance and Management Sciences, 1(6), p 400-405.

<sup>2</sup> إسماعيل بن قانة، عبد الكريم بوغزالة أحمد. (2015). قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، ص 265-274.

اتسمت بضعف وتراجع المؤشر نتيجة تأخر الإصلاحات المالية وهيمنة القطاع العام، تلتها مرحلة تحسن (2005-1999) نتيجة الإصلاحات المالية وظهور سوق الأوراق المالية، ثم مرحلة ثالثة (2006-2014) عرفت نوعاً من التذبذب والانخفاض بسبب ضعف أداء البورصة وتراجع دور الوساطة المالية. كما أكدت الدراسة أن جميع المؤشرات لها تأثير معنوي في تحديد مستوى التطور المالي، مع بروز أهمية حجم القطاع المالي والائتمان الموجه للقطاع الخاص، إضافة إلى الدور الحاسم للبيئة القانونية والمؤسسية في دعم كفاءة القطاع المالي وتحقيق النمو الاقتصادي.

**3- دراسة رياض مزادة (2018)<sup>1</sup>:** قام الباحث بتحليل طبيعة هذه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، مع التركيز على قياس مستوى تأثير التطور المالي باستخدام نماذج القياس الاقتصادي خاصة نموذج ARDL ونماذج تحليل السببية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى التطور المالي في الجزائر لم يبلغ الحد الذي يسمح بإحداث تأثير إيجابي واضح على النمو الاقتصادي، خاصة في الأجل الطويل، حيث تبين ضعف قنوات انتقال أثر القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، كما أظهرت الدراسة أن هناك عوامل مؤسسية وهيكلية، مثل ضعف جودة المؤسسات وهيمنة الاقتصاد الريعي وانتشار السوق الموازية ساهمت في إضعاف فعالية النظام الماليين وأوصت بضرورة تعميق الإصلاحات المالية، وتعزيز الشمول المالي، وتحسين البيئة المؤسسية من أجل تفعيل دور القطاع المالي في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.

**4- دراسة Farida Azzazi و Soumia Barkni (2019)<sup>2</sup>:** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات التطور المالي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL). اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات التطور المالي شملت نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ونسبة عرض النقود الواسع (M2)، ومعدل التضخم، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن نتائج التقدير في الأجل الطويل بينت أن مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو المؤشر الوحيد ذو دلالة إحصائية، وجاء تأثيره سالباً، مما يعكس ضعف مساهمة القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتقارب نحو وضع التوازن طويل الأجل بسرعة عالية، حيث بلغ معدل التعديل حوالي 113.8

<sup>1</sup> رياض مزادة (2018)، "دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

<sup>2</sup> Azzazi, F., & Brakni, S. (2019), op.cit. ; 591-602.

خلال سنة واحدة، وهو ما يدل على سرعة تصحيح الاختلالات قصيرة الأجلين وخلصت الدراسة إلى أن أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال محدودًا، مما يستدعي تعزيز فعالية القطاع المالي وتوجيهه بشكل أفضل لخدمة النشاط الاقتصادي الحقيقي.

**5- دراسة زناقي سيد أحمد وحسناوي مريم (2019):<sup>1</sup>** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2003-2014، وذلك بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) باستخدام بيانات فصلية، وقد اعتمدت الدراسة على معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، في حين تم قياس التطور المالي من خلال تطور الكتلة النقدية، الائتمان المحلي للقطاعين الخاص والعام، ومعدل الفائدة الحقيقي إضافة إلى متغير الانفتاح التجاري. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن تطور الكتلة النقدية كان له أثر سلبي على النمو في الأجلين القصير والطويل، بينما كان الائتمان المحلي ومعدل الفائدة الحقيقي أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، مما يؤكد أهمية كفاءة القطاع المالي في دعم النشاط الاقتصادي في الجزائر.

**6- دراسة Lamia Amani وMohamed Haguiga (2019):<sup>2</sup>** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2014 وذلك من خلال دراسة عينة مكونة من 13 بنكًا تجاريًا جزائريًا باستعمال نماذج البيانات الطولية (Panel Data). اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية أهمها: معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حجم الأصول البنكية، الكتلة النقدية ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة من خلال حجم الأصول البنكية ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، حيث أظهرت النتائج أن زيادة التمويل البنكي للقطاع الخاص تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتخفيف النشاط الاقتصادي. كما بينت الدراسة أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب لتفسير العلاقة بين المتغيرات، وأن القطاع البنكي يلعب دورًا مهمًا في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

<sup>1</sup> سيد أحمد زناقي، مريم حسناوي (2019). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL): حالة الجزائر للفترة 2003-2014 مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 01، ص 31-52.

<sup>2</sup> Haguiga, M., & Amani, L. (2019), "The impact of financial development on economic growth", Journal of Applied Management and Investments, 8(2), 107-116.

**7- براهيم حاكمي مولود دباب، اسماعيل قشام (2021)<sup>1</sup>:** هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، بالاعتماد على نموذج ARDL، حيث استخدم معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، بينما تمثلت مؤشرات التطور المالي في نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما بينت النتائج أن المعروض النقدي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين أن القروض الموجهة للقطاع الخاص كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهو ما أرجعته الدراسة إلى ضعف كفاءة القطاع المالي وهيمنة المؤسسات المالية العمومية على تخصيص الائتمان.

**8- دراسة نبيل خوري (2022)<sup>2</sup>:** تقوم هذه الدراسة على تحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR باستخدام بيانات سنوية مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي. توصلت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، في حين أظهرت دوال الاستجابة وجود أثر سلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. كما بين تحليل تفكيك التباين أن صدمة التطور المالي تفسر حوالي 18.92% من تقلبات النمو الاقتصادي في السنة العاشرة. وأرجعت الدراسة هذه النتائج إلى هيمنة البنوك العمومية وضعف حجم القطاع المالي، مما حد من فعاليته في تمويل الاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى انخفاض نسبة القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد الوطني.

**9- إلياس بن سبع، شهبناز بدرابي وعائشة عوار (2022)<sup>3</sup>:** قامت دراسة بتحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للقفزات الزمنية المتباطئة (ARDL). وقد اعتمدت الدراسة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، إلى جانب مؤشرين للتطور المالي يتمثلان في القروض الممنوحة للقطاع الخاص وعرض النقود. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للقروض الموجهة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، مقابل تأثير إيجابي لعرض النقود على النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس ضعف كفاءة القطاع المالي في الجزائر وعدم قدرته على توجيه الموارد المالية بشكل فعال نحو الاستثمار المنتج.

<sup>1</sup> براهيم حاكمي مولود دباب، اسماعيل قشام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 114-131.

<sup>2</sup> نبيل خوري (2022)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019" مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 27-50.

<sup>3</sup> إلياس بن سبع، شهبناز بدرابي وعائشة عوار (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 391-406.

**10- دراسة Bouras Nassima و Fekir Hamza (2022)<sup>1</sup>:** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، حيث اعتمدت على بناء مؤشر مركب للتطور المالي باستخدام تحليل المركبات الرئيسية (PCA)، كما استخدمت نموذج تصحيح الخطأ (VECM) واختبار التكامل المشترك لـ Johansen واختبار السببية لـ Granger. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إضافة إلى وجود علاقة موجبة في الأجل القصير، كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي، ما يدعم فرضية "القيادة من جانب العرض" (Supply-leading hypothesis). حيث أشارت النتائج إلى أن تطوير القطاع المالي في الجزائر يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وهو ما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد.

**11- دراسة ليندة بخوش (2022)<sup>2</sup>:** تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج (ARDL)، هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية قيادة العرض، حيث اعتبر التطور المالي متغيراً مفسراً للنمو الاقتصادي، وتم قياسه عبر مؤشرات مثل نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي (M2/GDP)، ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، والودائع المصرفية، مع إدراج متغيرات أخرى كالانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، كما أظهرت وجود تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو في المدى القصير، مما يؤكد فرضية قيادة العرض، في حين تبين في المدى الطويل وجود تأثير متبادل بين المتغيرين. كما كشفت الدراسة عن ضعف النظام المالي الجزائري، خاصة السوق المالية التي لم تساهم بشكل فعال في تمويل الاقتصاد، رغم تحسن بعض مؤشرات القطاع المصرفي، وهو ما يستدعي ضرورة تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لتعزيز دور النظام المالي في دعم النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Fekir, H., & Bouras, N. (2022). "The impact of financial development on economic growth: Empirical evidence from Algeria", Beam Journal of Economic Studies, 6(2), 689-700.

<sup>2</sup> ليندة بخوش (2022)، "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص نفود ومؤسسات مالية، كلية للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر.

**12- دراسة لعقاب يسرى أسية ودرويش عمار (2023):**<sup>1</sup> هدفت إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020، وذلك باستخدام منهجية ARDL واختبار سببية غرانجر. اعتمدت الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، في حين قياس تم التطور المالي من خلال المعروض النقدي بمفهومه الواسع والائتمان المقدم للقطاع الخاص، إضافة إلى متغيرات ضابطة تمثلت في الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال، والإنفاق الحكومي. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث كان للمعروض النقدي أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين كان أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص سلبياً في الأجل الطويل وإيجابياً في الأجل القصير. كما بين اختبار سببية غرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يدعم فرضية قيادة العرض.

**13- دراسة قوري يحي عبد الله (2025):**<sup>2</sup> هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2023)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بالاعتماد على بيانات سنوية. اعتمدت الدراسة على عدة مؤشرات لقياس التطور المالي، أبرزها سيولة الاقتصاد ( $M2/GDP$ )، وأشباه النقود، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص، إضافة إلى متغيرات مساعدة مثل تراكم رأس المال وأسعار النفط. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي معنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تبين أن زيادة سيولة الاقتصاد بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بحوالي 0.66%، كما أن ارتفاع أشباه النقود يساهم إيجابياً في النمو بنسبة 0.22%. في المقابل، توصلت الدراسة إلى أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة (0.25%)، وهو ما يعكس ضعف كفاءة توجيه الائتمان في الاقتصاد الجزائري.

**14- دراسة هبول محمد (2025):**<sup>3</sup> هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في التطور المالي بالجزائر خلال الفترة 1990-2024، وذلك باستخدام نموذج قياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً

<sup>1</sup> يسرى أسية لعقاب، عمار درويش (2023)، "العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 01، 118-136.

<sup>2</sup> عبد الله قوري يحي (2025)، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2023، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 12، العدد 01، ص ص 490-512.

<sup>3</sup> محمد هبول (2025)، مرجع سبق ذكره، ص 251-282.

(FMOLS). واعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري مع استخدام المؤشر الشامل للتطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي كمؤشر للتطور المالي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي على التطور المالي، في حين كان للانفتاح التجاري أثر سلبي ومعنوي، بينما لم يظهر لكل من التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي على التطور المالي. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح القطاع المالي والمصرفي وتعزيز التنويع الاقتصادي من أجل تحسين مستويات التطور المالي في الجزائر.

### المطلب الثاني: الدراسات الدولية.

من بين هذه الدراسات نذكر:

**1- دراسة Mohammed G. Al-Tammam (2005)<sup>1</sup>:** تناولت دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في كل من الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية، بهدف تحديد اتجاه هذه العلاقة على المدى القصير والطويل. اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب القياسية مثل نموذج الانحدار الخطي (OLS)، واختبار التكامل المشترك لـ Johansen، واختبار السببية لـ Granger ضمن نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، مع استخدام عدة مؤشرات لقياس التطور المالي كعرض النقود والائتمان الموجه للقطاع الخاص والودائع البنكية، وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول الثلاث، غير أن طبيعة هذه العلاقة تختلف بينها؛ حيث كانت سلبية في الكويت وإيجابية في كل من عمان والسعودية، كما أظهرت نتائج السببية أن العلاقة في الكويت تتجه من النمو الاقتصادي نحو التطور المالي، بينما في عمان والسعودية تكون من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير، ومن النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في المدى الطويل. وتفسر الدراسة هذه الاختلافات بمدى كفاءة الأنظمة المالية والظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة، مؤكدة في الأخير على أهمية تطوير القطاع المالي كأداة لدعم النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Al-Tammam, M.G. (2005), "Causality between financial development and economic growth: The cases of Kuwait, Oman, and Saudi Arabia (Doctoral dissertation, Colorado State University).

**2- دراسة Al-zubi khaled وAl-rjoub Samer وAbu-mhareb (2006)<sup>1</sup>: قاموا بدراسة**

العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2001)، باستخدام بيانات Panel ونموذج (1997) Levine، هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير مؤشرات التطور المالي مثل عمق القطاع المالي والائتمان الموجه للقطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية قوية بين معظم مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي، في حين أظهر الائتمان الموجه للقطاع العام أثراً إيجابياً ومعنوياً على النمو، مما يعكس هيمنة القطاع العام وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح وتطوير الأنظمة المالية وتعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

**3- دراسة Shabri Abd Majid (2008)<sup>2</sup>: تتناول دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي**

في ماليزيا خلال الفترة التي جاءت بعد أزمة 1997، باستخدام منهجية قياسية حديثة تعتمد على نموذج ARDL واختبارات السببية (Granger) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وعمق القطاع المالي والتضخم، حيث تبين أن التطور المالي يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي، وهو ما يدعم فرضية قيادة العرض (-Supply Leading Hypothesis)، أي أن تطور القطاع المالي يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تحسين تخصيص الموارد وزيادة كفاءة الاستثمار. وأكدت الدراسة أيضاً أن استقرار الأسعار انخفاض التضخم يعد عاملاً مهماً في تعزيز النمو، وأن السياسات الاقتصادية يجب أن تركز على تطوير المؤسسات المالية البنوك والأسواق المالية والحفاظ على معدلات تضخم منخفضة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

**4- دراسة Najeb Masoud وGlenn Hardaker (2012)<sup>3</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر**

التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة، مع التركيز على دور كل من سوق الأوراق المالية والقطاع

<sup>1</sup> Al-Zubi, K., Al-Rjoub, S., & Abu-Mhareb, E. (2006), "Financial development and economic growth: New empirical evidence from the MENA countries (1989-2001)", *Applied Econometrics and International Development*, 6(3), 137-150.

<sup>2</sup> Majid, M. S. A. (2008), "Does financial development matter for economic growth in Malaysia? An ARDL bound testing approach", *Journal of Economic Cooperation*, 29(1), 61-82

<sup>3</sup> Masoud, N., & Hardaker, G. (2012), "The impact of financial development on economic growth: Empirical analysis of emerging market countries", *Studies in Economics and Finance*, 29(3), 148-173.

المصري. اعتمد الباحثان على عينة مكونة من 42 دولة ناشئة خلال الفترة 1995-2006، مستخدمين نموذج النمو الداخلي وأساليب قياسية (Endogenous Growth Model) متعددة. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تطور الأسواق المالية من حيث الرسملة السوقية السيولة، ودوران الأسهم والنمو الاقتصادي. كما بينت النتائج أن القطاع المصرفي وسوق الأسهم يلعبان دوراً تكاملياً في دعم النمو الاقتصادي، وليس دوراً بديلاً أحدهما عن الآخر. وأكدت الدراسة كذلك وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر على المدى الطويل.

## 5- دراسة Naziruddin ،Hazem A.Marashdeh ،Husam-Aldin N.Al-Malkawi Abdullah (2012)<sup>1</sup>:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1974-2008)، حيث هدفت إلى تحليل هذه العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة (ARDL). اعتمدت الدراسة على مؤشرين رئيسيين لقياس التطور المالي، يتمثل الأول في عرض النقود (M2/GDP) كمؤشر على العمق المالي، بينما يتمثل الثاني في الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أدرجت متغيرات رقابية تشمل التضخم والانفتاح التجاري، والإنفاق الحكومي. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً بين التطور المالي والنمو الاقتصادي عند استخدام مؤشر عرض النقود إضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين، وفسرت الدراسة هذه النتيجة بكون النظام المالي في الإمارات خلال فترة الدراسة لم يكن متطوراً بما يكفي لدعم النمو الاقتصادي، إلى جانب ضعف كفاءة تخصيص الموارد في القطاع المالي، كما خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لا تدعم بشكل واضح فرضيتي القيادة من العرض" أو "القيادة من الطلب"، مما يعكس تعقيد هذه العلاقة في الاقتصادات النفطية.

<sup>1</sup> Al-Malkawi, H. A. N., Marashdeh, H. A., & Abdullah, N. (2012), Financial development and economic growth in the UAE: Empirical assessment using ARDL approach to co-integration, International Journal of Economics and Finance, 4(5), 105-115.

**6- دراسة Abdulkadir Abdulrashid Rafindadi (2013)**<sup>1</sup>: قام الباحث باختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج Panel ARDL في 38 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة من 1980-2011. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي، بينما تم قياس التطور المالي من خلال عدة مؤشرات مثل نسبة السيولة (M3)، والائتمان الموجه للقطاع الخاص، وأصول البنوك. كما استخدمت الدراسة منهجية Pooled Mean Group (PMG) و Mean Group (MG) لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل. حيث توصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير وفق نموذج PMG، مما يدعم فرضية أن تطور القطاع المالي يعزز النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن بعض العوامل مثل تكوين رأس المال والتجارة تسهم في تعزيز النمو، في حين أن تأثير السكان كان ضعيفاً أو غير معنوي في الأجل الطويل.

**7- دراسة زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة وأيمن محمد سعيد يوسف (2015)**<sup>2</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2009) وذلك باستخدام بيانات سنوية واعتمدت على مجموعة من الأساليب القياسية، من أهمها اختبار الاستقرار، التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، بهدف تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل.، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، أي أن كل منهما يؤثر في الآخر. كما بينت النتائج أن تطوير النظام المالي، إلى جانب الانفتاح الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطبيق سياسات تشجيع الاستثمار، وإجراء المزيد من الإصلاحات في القطاع المالي بهدف تحسين كفاءته وزيادة فعاليته في دعم النمو الاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية المالية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم النمو الاقتصادي في هذه الدول.

<sup>1</sup> Rafindadi, A. A. (2013), "An application of panel ARDL in analysing the dynamics of financial development and economic growth in 38 Sub-Saharan African countries", Proceedings of the Kuala Lumpur International Business, Economics and Law Conference, 2, p p118-127.

<sup>2</sup> زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة وأيمن محمد سعيد يوسف (2015)، "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن 1980-2009"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 01، المملكة الهاشمية الأردنية، الأردن، ص ص3-23.

**8- دراسة bigben oghonna و stephen idenyi odo،charles uche ugwuanyi**

(2015)<sup>1</sup> : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2013، وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية. اعتمد الباحثون على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) لقياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. وتمثلت مؤشرات التطور المالي في نسبة عرض النقود الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCPS/GDP)، في حين تم قياس النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج اختبار جوهانسن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، غير أن نتائج نموذج تصحيح الخطأ بينت أن مؤشري التطور المالي لم يكن لهما أثر معنوي مباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة الدراسة. ومع ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تطوير القطاع المالي يظل عاملاً مهماً لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل ودعمت فرضية قيادة العرض (Supply-leading hypothesis)، مؤكدة ضرورة إعطاء أولوية لتطوير القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

**9- دراسة يحي بن يحي وفاطمة الزهراء طلحاي (2020)<sup>2</sup> : هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التطور المالي**

على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018 وذلك بالاعتماد على بيانات البانل ونموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) واعتمد الباحثان على مجموعة من مؤشرات التطور المالي مثل نسبة الائتمان الممنوح للاقتصاد القروض الموجهة للقطاع الخاص، مؤشر السيولة الادخار الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري، بينما تم قياس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للتطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين ظهر تأثير متفاوت لبعض مؤشرات التطور المالي في المدى القصير. كما بينت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو التطور المالي، أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود تطور القطاع المالي وليس العكس.

<sup>1</sup> Ugwuanyi, C. U., Odo, S. I., & Ogbonna, B. C. (2015), "Impact of financial development indicators on economic growth in Nigeria (1980-2013)", Journal of Economics and Sustainable Development, 6(24), 79-83

<sup>2</sup> يحي بن يحي، طلحاي فاطمة الزهراء (2020)، "تطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018، مجلة الإستراتيجية والتنمية"، المجلد 10، العدد 04، ص 234-256.

**10- دراسة صغيري سيد علي (2021)<sup>1</sup>:** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البانل (Panel-ARDL). اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية مثل مؤشر السيولة الائتمان المقدم للقطاع الخاص، والانفتاح التجاري، إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن بعض مؤشرات التطور المالي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مثل الانفتاح التجاري وأصول البنوك، في حين كان لبعضها تأثير سلبي مثل الائتمان المقدم للقطاع الخاص، مما يعكس وجود اختلالات في البيئة الاقتصادية. أما في المدى القصير، فقد أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً لمؤشر السيولة على النمو الاقتصادي. كما أكدت الدراسة وجود علاقات سببية متباينة بين المتغيرات، ما يدل على تعقيد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المنطقة.

**11- دراسة عيسى راضي (2021)<sup>2</sup>:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وذلك باستخدام منهجية القياس الاقتصادي حيث اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى اختبار السببية بطريقة Toda-Yamamoto. وقد تم قياس التطور المالي من خلال مؤشر مركب يشمل عدة أبعاد منها المؤسسات المالية والأسواق المالية، إلى جانب بعض المؤشرات الفرعية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، مع تأثير إيجابي معنوي للتطور المالي على النمو، خاصة من خلال كفاءة المؤسسات المالية وتطور الأسواق المالية. كما أثبتت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي، ما يعني أن تحسين النظام المالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر.

<sup>1</sup> سيد علي صغيري (2021)، "تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-

2017) باستخدام نموذج Panel-ARDL"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 17، العدد 2، ص 265-27.

<sup>2</sup> عيسى راضي (2021)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2018)"، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 58، العدد 01، 521-556.

**12- دراسة جهرة شنافة (2022)<sup>1</sup>:** تتناول هذه الدراسة موضوع أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2020)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL هدفت الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومعرفة ما إذا كان التطور المالي يساهم فعلاً في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. وقد اعتمدت الباحثة على مجموعة من مؤشرات التطور المالي، تمثلت في القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والسيولة النقدية، ومعدل الرسملة البورصية، إضافة إلى معدل التداول في السوق المالية، بينما تم استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي إلى جانب الأساليب القياسية الحديثة، حيث استخدمت بيانات سنوية تغطي 31 سنة، وتم تحليلها بواسطة برنامج Eviews10. كما تم إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية، ثم تطبيق نموذج ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن مؤشر السيولة النقدية له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين لم يظهر له تأثير معنوي في الأجل القصير بالمقابل، تبين أن القروض الموجهة للقطاع الخاص كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. أما مؤشرات السوق المالية مثل الرسملة البورصية ومعدل التداول فلم يظهر لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي. كذلك أثبتت النتائج عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في السعودية خلال فترة الدراسة.

**13- دراسة فاطمة فوقة وسعاد الميلودي (2023)<sup>2</sup>:** تناولت تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في عينة تضم 9 دول من منطقة MENA باستخدام بيانات بانل وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات التطور المالي، خاصة تلك المرتبطة بالقطاع المصرفي والأسواق المالية، على النمو الاقتصادي ممثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت النتائج إلى أن مؤشرات القطاع المصرفي، مثل الائتمان الموجه للقطاع الخاص ومستوى السيولة، لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> جهرة شنافة (2022)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2020)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، ص 381-410.

<sup>2</sup> فاطمة فوقة، وسعاد الميلودي (2023)، "التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2020"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، ص 25-47.

في المدى الطويل، بينما أظهرت مؤشرات الأسواق المالية خاصة القيمة السوقية لأسواق الأسهم، أثرًا إيجابيًا ومعنويًا على النمو. وتفسر الدراسة ذلك بضعف كفاءة توجيه الموارد في القطاع البنكي مقارنة بالدور الأكثر فاعلية لأسواق المال في تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج، مما يعزز النمو الاقتصادي في دول المنطقة.

**14- دراسة Safae Ghablou (2025) <sup>1</sup>:** تقوم هذه الدراسة على تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مع التركيز على بعدي الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وذلك لسد الفجوة في الأدبيات السابقة التي كانت غالبًا ما تركز على جانب واحد فقط من الشمول المالي. وقد اعتمدت الباحثة على بيانات Panel لـ 47 دولة نامية خلال الفترات 2014 و 2017 و 2021 بالاستناد إلى بيانات Global Findex الصادرة عن البنك الدولي، حيث قامت ببناء مؤشر الشمول المالي (FII) باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، ثم تم تقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على نماذج الآثار الثابتة (Fixed Effects). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن بعد الوصول إلى الخدمات المالية له تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي، في حين أظهر بعد استخدام الخدمات المالية نتائج متباينة، إذ كان لبعض مكوناته مثل السحوبات والإيداعات، أثر سلبي في بعض الدول التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية، إضافة إلى وجود فجوة واضحة في مستويات الشمول المالي بين الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تأكيدها على ضرورة تبني سياسات مالية ومصرفية تعزز الشمول المالي، خاصة في الدول النامية لما له من دور مهم في دعم النمو الاقتصادي وتقليص الفوارق الاجتماعية.

<sup>1</sup> Ghablou, S. (2025), "The impact of financial inclusion on economic growth in developing countries: Evidence from panel data analysis", (Master's thesis, Dalarna University).

### المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الجزائية والدولية.

يمكن تقديم مقارنة أكثر تفصيلاً بين الدراسات الجزائية والدراسات الدولية حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدة محاور أساسية:

#### 1- أوجه التشابه:

تتشترك كل من الدراسات الجزائية والدولية في عدة نقاط أساسية، أهمها:

#### 1-1- اعتماد نفس المناهج القياسية الحديثة:

أغلب الدراسات الجزائية والدولية استخدمت نماذج مثل: نموذج تصحيح الخطأ VECM، نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، واختبارات السببية لـ Granger، مما يعكس توحيد الإطار المنهجي في تحليل العلاقة.

مثل: دراسة Miloud Lacheheb, Peter Adamu, Seth Akutson (2014) استخدمت نموذج ARDL لدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل. ودراسة Shabri Abd Majid (2008) في ماليزيا، استخدمت أيضاً نموذج ARDL واختبارات السببية (Granger).

#### 1-2- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين:

معظم الدراسات توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حتى وإن اختلفت طبيعة هذه العلاقة موجبة أو سالبة.

مثال: دراسة زناقي سيد أحمد وحسناوي مريم (2019) وجدت علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو. مثال دولي: دراسة صغيري سيد علي (2021) Najeb Masoud و Glenn Hardaker (2012) للدول الناشئة وجدت علاقة إيجابية ومعنوية طويلة الأجل بين تطور الأسواق المالية والنمو الاقتصادي.

#### 1-3- تنوع مؤشرات قياس التطور المالي:

مثل عرض النقود (M2) الائتمان الموجه للقطاع الخاص، الادخار، وغيرها، وهو ما يظهر اتفاقاً على أن التطور المالي ظاهرة متعددة الأبعاد.

مثال دراسة Soumia Barkni وFarida Azzazi (2019) استخدمت عدة مؤشرات الادخار المحلي الائتمان للقطاع الخاص، عرض النقود التضخم الاستثمار الأجنبي المباشر.

مثال دولي دراسة Mohammed Al-Tammam (2005) استخدمت عرض النقود الائتمان الموجه للقطاع الخاص، الودائع البنكية.

## 2- أوجه الاختلاف:

### 2-1- نتائج العلاقة:

هناك دراسات توصلت إلى ضعف أو سلبية تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي أو تأثير محدود وغير معنوي بسبب ضعف فعالية النظام المالي، مثل: دراسة Miloud Lacheheb (2014) لم تجد أثر معنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

وهناك دراسات وجدت علاقة إيجابية ومعنوية بين التطور المالي والنمو خاصة في الدول الناشئة والآسيوية ما يدل على فعالية أكبر للقطاع المالي، مثل: دراسة Shabri Abd Majid (2008) في ماليزيا وجدت أثر إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

وهناك دراسات أظهرت اختلافا واضحا في نتائج (نتائج مختلطة بين الإيجابي والسلبي) العلاقة بين مكونات التطور المالي والنمو الاقتصادي مثل دراسة فوقة والميلودي (2023)، فهذه الدراسة لم تؤكد وجود تأثير موحد للتطور المالي على النمو الاقتصادي، بل بينت ان هذا التأثير يختلف باختلاف مكوناته، حيث كان للقطاع المصرفي أثر سلبي، في حين الأسواق المالية أثر إيجابي، وهو ما يعكس تفاوت كفاءة مكونات النظام المالي في دول منطقة MENA.

### 2-2- من حيث كفاءة النظام المالي:

-النظام المالي ضعيف وغير متطور وهذا راجع الى ضعف هيمنة البنوك العمومية، ضعف تمويل القطاع الخاص، انتشار الاقتصاد الموازي. مثل: الجزائر: دراسة نبيل خوري (2022) أرجعت ضعف تأثير التطور المالي على النمو إلى هيمنة البنوك العمومية وضعف حجم القطاع المالي.

– الأنظمة المالية أكثر تنوعاً وتطوراً وهذا يرجع إلى وجود أسواق مالية نشطة (بورصات) ودور فعال للقطاع الخاص.  
مثل: دراسة Najeb Masoud و Glenn Hardaker (2012) أشارت إلى أن سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي يعملان تكاملياً وفعالين في دعم النمو.

## 2-3- الاهتمام باتجاه السببية:

العديد من الدراسات في الحالتين ركزت على اختبار فرضيات:

– قيادة العرض (التطور المالي → النمو الاقتصادي).

– قيادة الطلب (النمو الاقتصادي → التطور المالي).

– العلاقة الثنائية.

مثال دراسة لعقاب يسرى أسية ودرويش عمار (2023) وجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو.

مثال دولي: دراسة زياد محمد زريقات علي حسين المقابلة وأيمن محمد سعيد يوسف (2015) وجدت علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو.

## 2-4- من حيث طبيعة الاقتصاد المدروس:

في الجزائر: اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات، ضعف التنوع الاقتصادي. مثل: الجزائر: اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات دراسة رياض لمزاودة (2018).

في الدول الأخرى: اقتصادات أكثر تنوعاً وانفتاحاً، ما يسمح بانتقال أفضل لأثر التطور المالي.

مثل اقتصاديات أكثر تنوعاً، مثل ماليزيا والدول الناشئة Shabri Abd Majid (2008) ودراسة

Masoud Najeb & Glenn Hardaker (2012).

## 2-5- من حيث دقة قياس التطور المالي:

هناك دراسات تعتمد أحياناً تعتمد على مؤشر واحد مثل (M2) ما يحد من دقة النتائج، مثل: دراسة Miloud Lachehebetal (2014) اعتمدت على مؤشر واحد فقط (M2/GDP).

وهناك دراسات تعتمد على مؤشرات متعددة أو مركبة (PCA) تعطي صورة أشمل للتطور المالي، مثل: دراسة Fekir Hamza & Bouras Nassima (2022) دراسة ل مؤشر مركب.

## خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تعد من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لتشابكها وتأثيرها المباشر على أداء الاقتصاد. وقد بينت المدارس الفكرية اختلافاً في تفسير هذه العلاقة، فقد تباينت الآراء بين من يرى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، ومن يرى العكس أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يدفع إلى تطوير القطاع المالي، في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة تبادلية (ثنائية الاتجاه بينهما)، وأشارت الدراسات السابقة إلى تباين النتائج بين الدراسات الدولية والجزائرية، مما يؤكد أن تأثير التطور المالي على النمو ليس ثابتاً ويعتمد على عدة عوامل.

## الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية لأثر التطور المالي على

النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1990-2024)

الفترة (1990-2024)

تمهيد:

بعد عرض الإطار النظري والدراسات السابقة، يأتي هذا الفصل لتطبيق العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على حالة الجزائر. حيث نسعى من خلاله إلى إبراز واقع كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي، ثم تحليل طبيعة العلاقة بينهما باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ❖ **المبحث الأول:** واقع التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024.
- ❖ **المبحث الثاني:** الدراسة القياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024.

### المبحث الأول: دراسة واقع التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).

عرف الواقع المالي الجزائري منذ بداية التسعينات مجموعة من التحولات الهامة، سواء على مستوى عرض النقود أو القروض الموجهة للقطاع الخاص والاستثمارات العمومية. هذه التحولات أسهمت في خلق تحديات اقتصادية جديدة، استدعت وضع سياسات وبرامج مالية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفز النمو، بما يضمن استمرار التنمية وتحقيق التوازن بين مختلف مكونات الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: تحليل مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024.

يعكس تحليل مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 مدى تطور النظام المالي وقدرته على تمويل النشاط الاقتصادي، من خلال دراسة المؤشرات مثل عرض النقود والقروض الموجهة للقطاع الخاص، والتي تأثرت بالإصلاحات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترة.

### 1- تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2024:

الجدول (1-3): تطور عرض النقود (M2) كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة

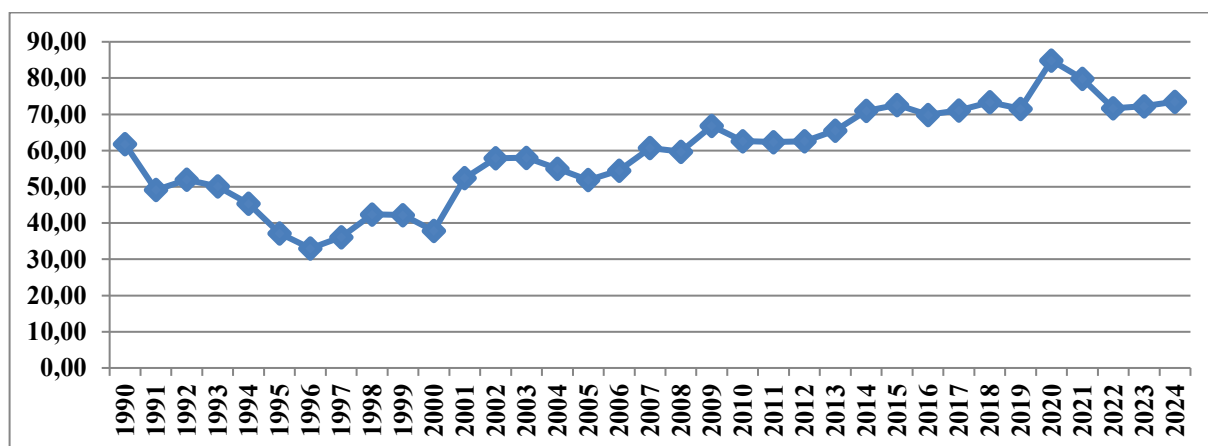
(1990-2024)

| السنة         | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  | 1997  | 1998  |
|---------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| عرض النقود M2 | 61.77 | 49.11 | 51.94 | 50.10 | 45.32 | 37.17 | 33.01 | 36.08 | 42.38 |
| السنة         | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  |
| عرض النقود M2 | 42.21 | 37.83 | 52.38 | 57.88 | 58.02 | 55.02 | 51.89 | 54.46 | 60.72 |
| السنة         | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  |
| عرض النقود M2 | 59.71 | 66.78 | 62.62 | 62.35 | 62.54 | 65.50 | 70.97 | 72.59 | 69.84 |
| السنة         | 2017  | 2018  | 2019  | 2020  | 2021  | 2022  | 2023  | 2024  |       |
| عرض النقود M2 | 71.06 | 73.34 | 71.51 | 84.87 | 79.83 | 71.67 | 72.24 | 73.48 |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي:

<http://data.worldbank.org> (تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/03)

الشكل (3-1): تطور عرض النقود (M2) كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-1)

ارتبط الانخفاض المؤشر عرض النقود خلال السنوات الأولى من الدراسة بالشروط التي فرضها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية صارمة للحد من توسع الكتلة النقدية وامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية، حيث سجل هذا المؤشر أدنى نسبة له طوال فترة الدراسة سنة 1996<sup>1</sup>، عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد سنة 2001، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى تراكم احتياطات الصرف نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وانطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي<sup>2</sup>

كما يفسر ارتفاع عرض النقود خلال الفترة (2000-2008) نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الخارجية من العملة الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الودائع لدى البنوك وارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد<sup>3</sup>، أما عن تراجع مسجل في 2008 فيعود أساسا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والصدمة الخارجية التي أثرت على الاقتصاد الوطني. حيث بقي تطور هيكل عرض النقود M2 مرتبطا بسلوكيات مؤسسات قطاع المحروقات، كما تعكس معدل السيولة السيطرة والاستقرار النقدي بانخفاضها بمعدل 55% في سنة 2005<sup>4</sup>، ثم عرفت انخفاضا سنة 2009 وذلك

<sup>1</sup> إبراهيم حاكمي مولود دباب، إسماعيل قشام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>2</sup> أحمد بن البار، علي سنوسي (2016)، "أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014): دراسة تحليلية قياسية"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، ص 307.

<sup>3</sup> أمينة النعماني، علي يوسفات وعبد المجيد بابا أحمد (2019)، "تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، المجلد 01، العدد 01، ص 15.

<sup>4</sup> محمد بوخاري (2021)، "تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص 1085.

بسبب الأزمة المالية العالمية، بعد ذلك عرف معدل نمو الكتلة النقدية ارتفاعا انطلقا من سنة 2010 وهي بداية انطلاق برنامج توطيد النمو "2014 برنامج التنمية الخماسي" 2010-2014<sup>1</sup>، وقد بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له سنة 2015 ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة بسبب تراجع مداخل النفط في مقابل ارتفاع الكتلة النقدية M2 ليبقى شبه ثابت إلى غاية 2019<sup>2</sup>. وفي 2020 ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 وذلك نتيجة زيادة الودائع المصرفية والسيولة المتداولة خاصة في التداول النقدي خارج قطاع البنوك في ظل الظروف الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا<sup>3</sup>. وبعد ذلك عادت الكتلة النقدية M2 للاستقرار تدريجي في السنوات الموالية.

## 2- تحليل تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2024

الجدول (2-3): تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

(%)

| السنة                       | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  | 1997  | 1998  |
|-----------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القروض الموجهة للقطاع الخاص | 56.14 | 46.29 | 7.25  | 6.62  | 6.49  | 5.20  | 5.36  | 3.91  | 4.56  |
| السنة                       | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  |
| القروض الموجهة للقطاع الخاص | 5.39  | 5.97  | 7.38  | 11.26 | 10.36 | 10.21 | 11.50 | 11.52 | 12.31 |
| السنة                       | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  |
| القروض الموجهة للقطاع الخاص | 12.13 | 14.85 | 13.79 | 12.57 | 12.91 | 15.07 | 16.42 | 19.22 | 20.25 |
| السنة                       | 2017  | 2018  | 2019  | 2020  | 2021  | 2022  | 2023  | 2024  |       |
| القروض الموجهة للقطاع الخاص | 21.86 | 22.39 | 22.91 | 26.12 | 22.66 | 18.24 | 18.85 | 19.03 |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي:

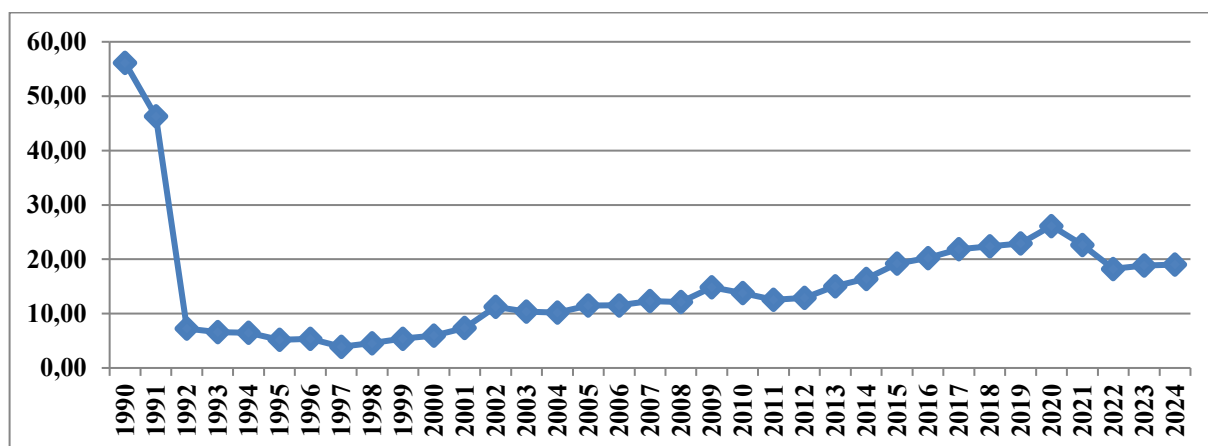
<http://data.worldbank.org> / (تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/03)

<sup>1</sup> أحمد بن البار، علي سنوسي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 307.

<sup>2</sup> براهيم حاكمي مولود دباب، سماعيل قشنام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>3</sup> بنك الجزائر (2021)، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 139.

الشكل (3-2): تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-2)

نلاحظ من خلال الشكل السابق الانخفاض الحاد لنسبة هذه القروض ابتداءً من سنة 1990 إلى غاية 1993، ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية التي عرفتها الجزائر آنذاك، حيث تم تقليص السيولة المحلية خلال تلك الفترة، لتسجل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات ضعيفة لم تتجاوز 7% خلال الفترة 1990-2000، وهي السنوات الأولى التي تلت التحرير الجزئي للقطاع المصرفي الجزائري<sup>1</sup>.

غير أن هذا المؤشر عرف تحسناً ابتداءً من سنة 2001، حيث تجاوزت النسبة 11%، ثم واصل ارتفاعه خلال سنتي 2012 و 2013 ليسجل 14.17% و 16.42% على التوالي. كما عرفت القروض متوسطة وطويلة الأجل اتجاهاً تصاعدياً منذ سنة 2006، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع القروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمارات<sup>2</sup>.

ورغم هذا التحسن، إلا أن مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص بقيت ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية، كما أن الارتفاع البطيء في حجم هذه القروض قد يعود إلى أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري وما رافقهما من فضائح مالية زعزعت ثقة المودعين في البنوك الخاصة ودفعتهم إلى سحب أموالهم من القطاع البنكي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة وزيادة تكاليف الحصول على التمويل الموجه للاستثمارات الداعمة

<sup>1</sup> براهيم حاكمي مولود دباب، سماعيل قشام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>2</sup> طارق خاطر، صالح مفتاح (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 156.

للمنمو الاقتصادي. كما يفسر ذلك أيضاً بتراجع مداخليل البترول عقب أزمة سنة 2014، وما نتج عنها من حالة ركود استمرت إلى غاية سنة 2019<sup>1</sup>.

حيث بلغت أعلى مستوى لها خلال هذه السنة بحوالي 26% نتيجة التوسع النسبي في التمويل المصرفي<sup>2</sup>. غير أن هذه النسبة انخفضت خلال سنتي 2021 و2022 لتصل إلى حوالي 18%، ويعود ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب على التمويل، بعد ذلك، شهد المؤشر نوعاً من الاستقرار والتحسين الطفيف خلال سنتي 2023 و2024، حيث استقرت النسبة بالقرب من 19%، وهو ما يعكس عودة تدريجية للنشاط الائتماني وتحسن التمويل الموجه للقطاع الخاص، مدعوماً بارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 5,3% سنة 2024، إضافة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القروض الممنوحة<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024:

#### 1- برامج النمو الاقتصادي في الجزائر:

شهدت الجزائر خلال الفترة 1990-2024 عدة برامج تنموية وإصلاحات اقتصادية هدفت إلى مواجهة الازمات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي في التسعينات، ثم انتقلت إلى برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وصولاً إلى برامج تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمار. وسعت هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو، تقليص البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة، بالاعتماد على قطاع المحروقات.

#### 1-1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990.

<sup>1</sup> براهيم حاكمي مولود دباب، سماعيل قشام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>2</sup> بنك الجزائر (2021)، التقرير السنوي 2020: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 6-8.

<sup>3</sup> بنك الجزائر (2025)، التقرير السنوي 2024: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 6.

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في ماي 1989 وتحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار (نظرا لانخفاض أسعار البترول في 1988 وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية)، في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، وكانت مدة الاتفاق هي سنة واحدة<sup>1</sup>. وكان يهدف إلى تحقيق الشروط التالية<sup>2</sup>:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية

- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح النظام الضريبي والجمركي

هذه المرحلة كانت بداية الدخول في اقتصاد السوق، تميزت باختلالات كبيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، إضرابات متتالية والأخرى متعلقة بالجانب السياسي، والجانب الاجتماعي المتعلق بالسخط الشعبي والتدمير من الوضع الذي آلت إليه البلاد، مما حال دون الوصول إلى تنمية مطلوبة تخرج البلاد من هذه الأزمة وأمام تفاقم الأحداث في سنة 1991 استقالت الحكومة التي قامت بإبرام هذا الاتفاق وجاءت الحكومة الموالية لتخلفها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وفي ظروف أسوأ من سابقتها.

## 1-2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني: من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992:

قامت فيه الجزائر باللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية المواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>3</sup>:

إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.

<sup>1</sup> جمال دقيش (2020)، "أثر الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ص 15.

<sup>2</sup> ليندة بخوش (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 283.

<sup>3</sup> خالدية بوجحيش (2021)، "المنظمة الدولية المالية والتجارية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم تجارية تخصص تجارة دولية"، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 56

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار وتخفيض من الاستهلاك
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.
- إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحى بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الإنجازات المحققة كالتالي:
- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكل السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات.
- وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية<sup>1</sup>:
- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية. حيث انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.

<sup>1</sup> خالدية بوجحيش (2021)، مرجع نفسه، ص 56-57.

-بلغ رصيد الخزينة 14 مليارا دينارا كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات.

- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليارا دولارا حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات

8.03 مليارات دولارا.

-رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على

كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% حيث

أن الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.

### 1-3- برنامج التثبيت الاقتصادي: من افريل 1994 الى مارس 1995

يشمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ابرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وتحقيق الاهداف التالية<sup>1</sup>:

-تحقيق معدل نمو قدره 63 سنة 1994 و 66 سنة 1995 عن طريق تشجيع زيادة انتاج قطاعات الزراعة و

-البناء والاشغال العمومية والتصنيع.

-تخفيض معدلات التضخم إلى المعدل السائد في الدول الصناعية

-استعادة التوازن في ميزان المدفوعات

-الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة.

وللوصول إلى الاهداف المستطرة، تم اتخاذ الاجراءات التالية من قبل الحكومة الجزائرية:

-تخفيض عجز الميزانية الى 3.3% من pib خلال هذه الفترة عن طريق تخفيف اعباء تكاليف أجور الموظفين

-تقليص الاعفاءات عن الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية

-رفع اسعار الفائدة المطبقة في اعادة تحويل البنوك.

-اعادة التوازن للأسعار النسبية لاسيما اسعار العملة، وذلك عن طريق تخفيض قيمة الدينار بنسبة 640.17 منذ

بداية البرنامج.

<sup>1</sup> جمال دقيش (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

-اعتماد سياسات مالية صارمة من شأنها تخفيض العجز في الخزينة إلى 3.3%.

-تخفيف من عبئ الدين الخارجي في الاجل المتوسط من خلال إعادة جدولة الديون الثنائية للبلد.

#### 1-4- برامج التصحيح الهيكلي 1995 الى 1998

وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية مؤرخة في 30 مارس 1995 إلى المدير العام للصندوق النقدي الدولي، تضمنت المحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي تعتبره تكملة لما ورد في المذكرة المؤرخة في 09 أبريل 1994 و بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق في إطار اتفاق على مدى ثلاثة سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض (MEDC) الذي يتعلق بمبلغ 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر و تبعا للمصادقة على طلب الجزائر، سيطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، طبعاً، لا بد لكل هدف مسطر من وسيلة تضمن الوصول إليه، وعلى هذا النحو فقد سطرت الحكومة مجموعة سياسات متناسقة في شقيها الاقتصادي الكلي و الهيكلي لبلوغ المرام، تدور رحاها حول تسيير مالي صارم و إعادة النظر في دور الدولة<sup>1</sup>. يهدف برنامج التعديل الهيكلي غالى تحقيق الأهداف التالية<sup>2</sup>:

- تحقيق نمو متوسط بقيمة 5% من ال pib خارج الحر وفات.
- تخفيض قيمة التضخم إلى 10.3%
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% سنة 1994.
- وضع إطار تشريعي للخصوصية.
- نسبة خدمة الدين الخارجي بين 45 و 50% إلى غاية سنة 1995.
- الوصول إلى احتياطي صرف يعادل 03 أشهر واردات ابتداء من 1997
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار قبل نهاية 1996.
- التنمية الادخار المحلي.

<sup>1</sup> بن زعرور شكري (2016)، "مسار التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 03، ص 92.

<sup>2</sup> دقيش جمال (2020)، مرجع سبق ذكره، 17-18.

## 1-5- مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

هو عبارة عن مخصصات مالية اقرت في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليا دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001-2004<sup>1</sup>.

وقد وجه برنامج الإنعاش الاقتصادي أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات الكبرى مثل: الري، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وكذا التنمية الموارد البشرية، وتزامنت هذه العملية مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية<sup>2</sup>، ويمكن تلخيص مضمون هذا البرنامج من خلال الجدول الآتي:

### الجدول (3-3): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

| القطاع/ السنوات                  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004 | المجموع | النسبة |
|----------------------------------|-------|-------|-------|------|---------|--------|
| الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية | 100.7 | 70.2  | 37.6  | 2.0  | 210.5   | 40.1%  |
| تنمية محلية وبشرية               | 71.8  | 72.8  | 53.1  | 6.5  | 204.2   | 38.8%  |
| دعم القطاع الفلاحة والصيد البحري | 10.6  | 20.3  | 22.5  | 12.0 | 65.4    | 12.4%  |
| دعم الإصلاحات                    | 30.0  | 15.0  | -     | -    | 45.0    | 8.6%   |
| المجموع                          | 205.4 | 185.9 | 113.9 | 20.5 | 525.0   | 100%   |

**المصدر:** علي عز الدين (2022)، التوزيع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، ص 433.

من الجدول أعلاه يفسر الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى برغبة السلطات العمومية بتدريك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، أيضا يرجع هذا الاهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى، إضافة إلى التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع والتي تخصص مبالغ كبيرة له، أما التنمية المحلية والبشرية

<sup>1</sup> محمد مراس (2015)، "دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، ص 32.

<sup>2</sup> علي عز الدين (2022)، "التوزيع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع، مجلة الدراسات الاقتصادية"، المجلد 16، العدد 01، ص 433.

فيرجع إلى حرص الدولة على تخصيص حوالي 40 % من قيمة البرنامج إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة، أما التنمية البشرية فتتطلب جهودا كبيرة في مختلف المجالات المرتبطة بتحسين الموارد البشرية، أما ما يتعلق بدعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ مهمة، حيث تم التركيز على دعم الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها التنافسية، أيضا أعطيت أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة، رغم ما استفاده سنة 2000 من انطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية<sup>1</sup>.

### 1-6- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 4202.7 مليار دينار وتم من خلاله تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع. ومن بين هذه المشاريع الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب تحديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية.... الخ. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في:

- تطور البنية التحتية الاقتصادية.
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجيا الإعلام والاتصال
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث القيمة والتي بلغت في شكله المالي 4202.7 مليار دينار جزائري، وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة الجزائر استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر في بداية 2001، حيث شمل في مضمونه القطاعات المبينة في الجدول أعلاه<sup>2</sup>.

### 1-7- برنامج توطيد النمو الاقتصادي المخطط الخماسي 2010-2014:

أقرت الحكومة الجزائرية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) " بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار، ويشمل هذا البرنامج شقين اثنين هما:

<sup>1</sup> فوزية خلوط (2013)، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، ص 100-101.

<sup>2</sup> وليد لطرش، محمد بوخاري (2019)، "أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد الدولي والعمولة، المجلد 02، العدد 03، ص 115-116.

استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

في نفس السياق تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المدرجة في البرنامج الخماسي 2010-2014 وخاصة تلك الموجهة لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين والتي نورد بعضها من خلال الأرقام التالية: التنمية البشرية بغلاف مالي قدر ب 9386.6 مليار دينار ، تحسين الخدمة العمومية بغلاف مالي قدر ب 379 مليار دينار (خاص بقطاع العدالة) ، برنامج الأشغال العمومية بغلاف مالي قدر ب 6447 مليار دينار، البرنامج العمومي للتنمية بغلاف مالي قدر ب 895 مليار دينار خاص بالجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية)، وكذا غلاف مالي آخر قدر ب 250 مليار دينار (خاص للبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاع السكن بغلاف مالي قدر ب 3700 مليار دينار، قطاع الصحة بغلاف مالي قدر ب 619 مليار دينار قطاع التعليم العالي بغلاف مالي قدر ب 868 مليار دينار<sup>1</sup>.

### 1-8- برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 وتم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توظيف النمو 2015 - 2019)، وتتمثل أهدافه فيما يلي<sup>2</sup>:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز... إلى وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي لنتائج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.

<sup>1</sup> بوعبدالله راجحي (2015)، "مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014"، معارف (مجلة العلمية محكمة)، العدد 19، ص 283

<sup>2</sup> العالية مناد، عاشور مزريق (2019)، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، ص 112.

- إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار للمنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات المهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر بعنوان: "برامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة ( 2017 - 2019 ) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تحميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

#### 1-9- برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030):

تمت المصادقة على هذا النموذج من طرف الحكومة بتاريخ 26 جويلية 2016، وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ويعتبر هذا النموذج برنامج تنموي يحتوي على جملة من الإصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية (العجز الموازي) وكيفية تكييف سياسات التشغيل بما يتماشى مع هذا النموذج بهدف خلق الثروة ومناصب الشغل وتنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بهدف تحقيق تغطية النفقات التشغيلية، وزيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نسبة 6.5% سنوياً خلال الفترة 2030-2020) ورفع الدخل الفردي بمرتين، مع مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال التركيز على الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات بما يضمن الأمن الغذائي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عمار بوشالي (2023)، "تحديد أثر البرامج التنموية في معالجة ظاهرة البطالة 1990\_2021: دراسة باستخدام نموذج (VESM)"، مجلة الدفاتر

الاقتصادية المجلد 14، العدد 01، ص 371\_372.

## 2- تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 :

الجدول (3-4): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

| السنة                                             | 1990 | 1991  | 1992 | 1993  | 1994  | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---------------------------------------------------|------|-------|------|-------|-------|------|------|------|------|
| معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | 0.80 | -1.20 | 1.80 | -2.10 | -0.90 | 3.80 | 4.10 | 1.10 | 5.10 |
| السنة                                             | 1999 | 2000  | 2001 | 2002  | 2003  | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | 3.20 | 3.80  | 3.00 | 5.40  | 6.50  | 4.50 | 5.40 | 2.90 | 3.10 |
| السنة                                             | 2008 | 2009  | 2010 | 2011  | 2012  | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | 2.50 | 1.20  | 4.80 | 3.00  | 2.40  | 2.60 | 4.10 | 3.20 | 3.90 |
| السنة                                             | 2017 | 2018  | 2019 | 2020  | 2021  | 2022 | 2023 | 2024 |      |
| معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | 1.50 | 1.40  | 0.90 | -5.00 | 3.80  | 3.60 | 4.10 | 3.70 |      |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي:

<http://data.worldbank.org> / (تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/03)

شهد الاقتصاد الجزائري معدلات نمو سالبة في سنوات 1991 و 1993 و 1994، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، أما خلال الفترة (1995-2000) فقد شهدت تحسنا تدريجيا حيث بدأت في تسجيل معدلات نمو موجبة بعد سنوات من المعدلات السلبية، الأمر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة كنتيجة للإجراءات الإصلاح الاقتصادي<sup>1</sup>.

وقد سجل أعلى معدل نمو في سنة 2003 خلال فترة الدراسة، ويرجع مصدر هذا النمو إلى قطاع المحروقات وارتفاع أسعار البترول، وقد تحقق هذا النمو أيضا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، غير أن معدل النمو انخفض سنة 2009 إلى 1.2 % بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، مسجلا بعد ذلك تحسنا طفيفا ومتذبذبا لكن سرعان ما انخفض سنة 2017 بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية، واستمر معدل النمو الاقتصادي في

<sup>1</sup> مليك محمودي، يوسف بركان (2016)، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)", مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 07، ص 266.

الانخفاض لغاية نهاية فترة الدراسة لسنة 2019 بمقدار 0,9%<sup>1</sup>. وفي سنة 2020 تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير بتداعيات انتشار فيروس كورونا، وهو ما انعكس سلباً على الاقتصاد الجزائري نتيجة تأثر سوق النفط والانخفاض الحاد في أسعاره بسبب تراجع الطلب العالمي. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنة. وبصفة عامة، يمكن القول إن تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار البترول، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم بدرجة كبيرة على عائدات قطاع المحروقات<sup>2</sup>. ليعود الاقتصاد الجزائري الى تحسن مع بداية 2021 مع تعافي النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط.

<sup>1</sup> براهيم حاكمي مولود دباب، إسماعيل قشام (2021)، مرجع سبق ذكره، ص124.

<sup>2</sup> حسنية ياسف، فضلة مجطوح (2024)، "دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024"، مجلة الاقتصاد والاعمال، المجلد 08، العدد 02، ص384.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2024).

سيتم في هذا المبحث اجراء دراسة قياسية لاختبار التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) بالاعتماد على الأساليب القياسية المناسبة، وذلك من خلال اختبار خصائص السلاسل الزمنية وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: دراسة استقراره السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL

### 1-استقرارية السلاسل الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم أو المشاهدات المرتبة زمنياً، والتي تعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة (مثل الأسعار، المبيعات، وغيرها). وتعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات المستخدمة في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار بهدف تقدير العلاقات الاقتصادية. وتشترط هذه الدراسات أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة، لأنه في حالة غياب خاصية الاستقرار فإن نموذج الانحدار الناتج غالباً ما يكون انحداراً زائفاً (Spurious Regression)، أي غير ذي دلالة حقيقية. ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد  $R^2$ ، وارتفاع معنوية المعلمات المقدرة بشكل مبالغ فيه، بالإضافة إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة فإن تحليل سلوكها يقتصر فقط على الفترة الزمنية المدروسة، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائجها على فترات زمنية أخرى. وبناءً على ذلك، فإن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة لأغراض تنبؤ تكون له فائدة محدودة من الناحية التطبيقية<sup>1</sup>.

### 1-1 الخصائص الإحصائية لاستقرار السلاسل الزمنية<sup>2</sup>:

تعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

<sup>1</sup> أمال معط الله (2015)، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 318.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعة، مصر، ص 648.

$$E(Y_t) = \mu \quad \text{أ/ ثبات متوسط القيم عبر الزمن}$$

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad \text{ب/ ثبات التباين عبر الزمن:}$$

ج/ ان يكون التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] \quad \text{للمن الذي يحسب عنده التغير، أي على الفرق:}$$

## 2-2 اختبارات جذر الوحدة Unit Root tests:

اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرار، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيروية TS أو DS)، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق (سلاسل DS) أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS)<sup>1</sup>، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة<sup>2</sup>:

• النموذج TS (Trend Stationary): هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده

deterministic، وتأخذ الشكل:

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث  $(t)$  دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، و  $\varepsilon_t$  تشويش أبيض.

• النموذج DS (Differency Stationary): هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية

عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

## اختبار Dickey-Fuller

تعمل اختبارات ديكي - فولار (Dickey-Fuller, 1979) على البحث في الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic).

<sup>1</sup> بناصر جبارة (2023)، "قياس وتحليل أثر محددات الدين العمومي الداخلي في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة 1992-2021"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، ص 66.

<sup>2</sup> محمد شيخي (2012)، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع"، عمان، الأردن، ص 206.

لعرض هذا الاختبار تبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (1) AR<sup>1</sup>، حيث يتوقف اختبار Dickey & Fuller على إجراء الانحدارات التالية وكما يلي<sup>2</sup>:

• نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى:  $[1] y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$

• نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت:  $[2] y_t = \phi_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

• نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام:  $[3] y_t = \phi_1 y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

حيث يتم تأكيد الفرضية العدمية ( $H_0 : \phi_1 = 1$ ) مقابل الفرضية البديلة ( $H_1 : \phi_1 < 1$ )، وإذا تم قبول الفرضية

العدمية  $H_0$  في إحدى النماذج الثلاث، فإن السلسلة تعتبر بالتالي غير مستقرة.

لاختبار الفرضية  $H_0$ ، يتم حساب وملاحظة النسبة  $t_{\hat{\phi}_1}^*$  حيث<sup>3</sup>:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}$$

ولكن، تحت الفرضية  $H_0$  لعدم الاستقرار، فإن النسبة  $t$  لها توزيع غير قياسي "Non-Standard

"Distribution"، وبالتالي، لا يمكن استخدام القيم الحرجة التقليدية للإحصائية  $t$  المأخوذة من جدول t-Student.

#### اختبار Dickey-Fuller الموسع<sup>4</sup>:

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار Dickey-Fuller البسيط، فإن النموذج  $\varepsilon_t$  عبارة عن صدمات عشوائية

افتراضاً، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور Dickey-Fuller (1981) اختباراً يسمى باختبار ديكي

فولار المطور - Augmented Dickey Fuller (ADF) test

إن اختبارات (ADF) تركز على الفرضية  $|\phi_1| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$[4] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

<sup>1</sup> محمد شيخي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 207.

<sup>2</sup> Bourbonnais, R. (2015), " Économétrie : Cours et exercices corrigés (9e éd.)", Dunod ,Paris, p249.

<sup>3</sup> أمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 325.

<sup>4</sup> محمد شيخي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 210.

$$[6] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

- نستطيع أن نحدد القيمة  $(p)$  وفقا لمعيار Akaike أو معيار Schwarz.

### معيار Akaike (AIC):<sup>1</sup>

تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة  $p$  التي تحقق أدنى قيمة لدالة Akaike والتي تعطى كما يلي:

$$AIC(p) = \ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{2p}{n}$$

مع:

$SCR_p$ : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي  $p$ .

$n$ : عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان مشاهدة أو ملاحظة).

$\ln$ : اللوغاريتم النيبيري.

### معيار Schwarz (SC):<sup>2</sup>

هذه الطريقة هي قريبة جدا من الطريقة السابقة، حيث تعمل على أخذ القيمة  $p$  التي تقوم بتدنية دالة Schwarz:

$$SC(p) = \ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{p \ln n}{n}$$

اختبار Philips and Perron (1988):<sup>3</sup>

يعتمد Philips and Perron (1988) على التصحيح غير معلمي لإحصائيات Dickey-Fuller لمراعاة

الأخطاء غير المتجانسة أو المرتبطة ذاتيا. ويتم ذلك في أربعة مراحل:

<sup>1</sup> آمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 327.

<sup>2</sup> آمال معط الله (2015)، مرجع نفسه، ص 327.

<sup>3</sup> Bourbonnais, R., & Terraza, M. (2010), "Analyse des séries temporelle : Applications à l'économie et à la gestion (3e éd.)", Dunod, Paris, p 178-179.

1. تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS) النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

3. تقدير المعامل المصحح  $s_t^2$ ، المسمى بالتباين في الطويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخيرات  $l$  (truncature de Newey-West) والذي يقدر على أساس عدد المشاهدات  $n$ ، على النحو التالي:  $l \approx 4(n/100)^{2/9}$

4. حساب إحصائية Phillips-Perron "PP" كما يلي:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع:  $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$  والذي يساوي 1 - في حالة تقريبية - عندما تكون  $e_t^2$  تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول Mackinnon.

2- نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL:

2-1- منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي من حيث التطبيق والتحليل، يعني التكامل المشترك أن تكون السلسلتان المتكاملتان ذات سلوك متشابه بمرور الزمن، وهو ما يشكل علاقة توازنية في الأجل الطويل ويجعل التركيبة الخطية بينهما ذات متوسط معدوم وتباين

ثابت، وقد ظهر هذا النموذج نتيجة المحدودية نماذج التكامل المشترك السابقة له، حيث قدم كل من Pesaran and Shin (1999)، ثم Pesaran et al (2001) نموذج بديلا يسمى ARDL

اختصارا لـ Autoregressive Distributed Lag Model، وهو خليط من نموذجي الإبطاء الموزع Distributed model (Lag) والانحدار الذاتي Autoregressive model عندما يكون هناك وجود حالة من التكيف في المتغير التابع لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري<sup>1</sup>.

تتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة<sup>2</sup>:

- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة  $I(0)$  أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح  $I(1)$  أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.
- ان نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة عدد المشاهدات صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.
- أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدل من معادلتين منفصلتين.
- يأخذ نموذج ARDL العدد الكافي من فترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتحاد العام.
- تكمن الميزة الرئيسية لهذا النهج في تحديده للمتجهات المشتركة التكامل حيث توجد عدة متجهات متكاملة. والصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابع  $(Y)$  و  $(K)$  ومن المتغيرات التفسيرية  $(X_1, X_2, \dots, X_K)$  يكتب النموذج  $(P, q_1, q_2, \dots, q_K)$  (ARDL) بالشكل الآتي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> حسان بن موسى (2023)، "منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL: تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 11، العدد 01، ص 56.

<sup>2</sup> صباح غربي (2022)، "قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020): باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، ص 42-43.

<sup>3</sup> صليحة مفتاح (2020)، "توعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور

ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي لباس سيدي بلعباس، ص 174.

$$\Delta k_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{K+1} X_{Kt-1} + \sum_{i=0}^{p-1} \gamma_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \gamma_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \gamma_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_K-1} \gamma_{(K+1)i} \Delta X_{Kt-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

$\Delta$ : الفروق الأولى. C : الحد الثابت. B : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

$\varepsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي.  $\gamma$  : معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

(P, q<sub>1</sub>, q<sub>2</sub>, ..., q<sub>K</sub>)، تمثل فترات الابطاء للمتغيرات (Y, X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub>, ..., X<sub>K</sub>) على الترتيب.

## 2-2- اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds Test)<sup>1</sup>:

الإثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة تستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن

العلاقة التوازنية طويلة الأجل وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ وذلك من خلال اثبات إحدى الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم لا يوجد تكامل مشترك:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

الفرضية البديلة يوجد تكامل مشترك:

$$H_1: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 \neq 0$$

تستخدم القيمتين الخرجيتين حيث يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بمتغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل وتقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

<sup>1</sup>صباح غربي (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

## 2-3- تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج (ARDL) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك بناءً على عدد فترات الإبطاء المثلى التي تم تحديدها مسبقاً.

## 2-4- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL):

بعد تحديد العلاقة طويلة الأجل باستخدام نموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعكس ديناميكية العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع.<sup>1</sup>

## 2-5- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

يتم استخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من صحة نتائج نموذجي ARDL، مثل اختبار Breusch-Godfrey LM نلجأ لهذا الاختبار من أجل الكشف عن إمكانية قبول فرضية عدم القائلة بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين معلم الانحدار<sup>2</sup>، و يعرف أيضاً باسم اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي الذي طوره كل من Breusch (1978)<sup>3</sup> و Godfrey (1978)<sup>4</sup>، اختبار عدم ثبات التباين ARCH المقترح من قبل Engle (1982)<sup>5</sup>، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera)، واختبار رامزي الخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET) المقترح من قبل Ramsey (1969)<sup>6</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، اختبار الاستقرار الهيكلي النموذجي ARDL الذي يتحقق من خلال وقوع الخط البياني داخل الحدود الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية 5% أما في حالة وقوع الخط البياني خارج الحدود

<sup>1</sup> صليحة مفتاح (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>2</sup> صباح غربي (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>3</sup> Breusch, T. S (1978), "Testing for autocorrelation in dynamic linear models", Australian economic papers, 17(11), pp. 334-355.

<sup>4</sup> Godfrey, L. L. G (1978), "Testing for higher order serial correlation in regression equations when the regressors include lagged dependent variables", Econometrica: Journal of the Econometric Society 46, pp. 1303-1310.

<sup>5</sup> Engle, R. F (1982), "Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation", Econometrica: Journal of the econometric society, pp.987-1007.

<sup>6</sup> Ramsey, J. B (1969), "Tests for specification errors in classical linear least squares regression analysis", Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 31(2), pp.350-371.

الدرجة فإننا نقول ان هذا النموذج المقدر لا يتصف بالاستقرارية الهيكلية، وتأتي النتائج المتعلقة بهذا الاختبار على النموذج الذي يكون قيد الدراسة من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) والمجموع التراكمي المربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

#### 1- تحديد معطيات الدراسة ومصادرها:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024 بناءً على توفر البيانات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة التالية:

- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (GDP): تم استخدامه كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org>).

- عرض النقود بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (M2): يقيس هذا المؤشر مستوى العمق المالي وحجم الوساطة المالية، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org>).

- القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (DCPS): يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة تخصيص الموارد، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org>).

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (GFCF): يقيس هذا المؤشر معدل الاستثمار الإجمالي، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org>).

- مؤشر الانفتاح التجاري (OP): تم قياسه بواسطة نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org>).

<sup>1</sup> ليندة بخوش (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 325.

- معدل التضخم (INF): الذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org>).

## 2- تحديد النموذج والمتغيرات:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2024 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي طوره Pesaran وآخرون (1996، 2001) و Shin و Pesaran (1999)، حيث تتخذ معادلة النموذج الشكل التالي:

$$GDP = f(M2_t, DCPS_t, GFCF_t, OP_t, INF_t) \quad (2)$$

حيث تشير GDP، M2، DCPS، GFCF، OP و INF إلى النمو الاقتصادي، عرض النقود، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، معدل الاستثمار، الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم على التوالي.

بناءً على المعادلة (2)، يتم تحديد نماذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) كالآتي:

$$\begin{aligned} \Delta GDP_t = & a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i} \Delta M2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i} \Delta DCPS_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i} \Delta GFCF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} a_{4i} \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5-1} a_{5i} \Delta INF_{t-i} + b_1 GDP_{t-1} \\ & + b_2 M2_{t-1} + b_3 DCPS_{t-1} + b_4 GFCF_{t-1} + b_5 OP_{t-1} + b_6 INF_{t-1} \\ & + \varepsilon_t \end{aligned} \quad (3)$$

حيث يشير الرمز  $\Delta$  إلى الفروق الأولى،  $a_0$  هو الثابت و  $\varepsilon_t$  هو حد الخطأ الذي من المفترض أنه تشويش أبيض. تمثل المعلمات  $b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$  مضاعفات طويلة الأجل. يتم استخدام القيم المتأخرة لـ  $\Delta GDP_t$  والقيم الحالية والمتأخرة لـ  $\Delta M2, \Delta DCPS, \Delta GFCF, \Delta OP$  و  $\Delta INF$  لنمذجة العلاقات قصيرة الأجل. يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى بناءً على معيار Akaike (AIC) نظراً لدقة نتائجه.

### 3- تحليل ومناقشة النتائج:

الجدول (3-5): نتائج اختبارات جذر الوحدة (أنظر الملحق (1) و(2))

| GFCF                      | DCPS                      | M2                        | GDP                       |               |
|---------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------|
|                           |                           |                           |                           | اختبار ADF    |
| -1.307725<br>(0.6146)     | -4.805761<br>*** (0.0004) | -0.983998<br>(0.7478)     | -4.043080<br>*** (0.0036) | المستوى       |
| -4.638360<br>*** (0.0007) | -                         | -6.136409<br>*** (0.0000) | -                         | الفروق الأولى |
|                           |                           |                           |                           | اختبار PP     |
| -1.333399<br>(0.6026)     | -4.450818<br>*** (0.0012) | -1.010472<br>(0.7384)     | -4.011500<br>*** (0.0039) | المستوى       |
| -4.530935<br>*** (0.0010) | -                         | -6.967586<br>*** (0.0000) | -                         | الفروق الأولى |
|                           |                           |                           |                           |               |
|                           |                           | INF                       | OP                        |               |
|                           |                           |                           |                           | اختبار ADF    |
|                           |                           | -1.715171<br>(0.4148)     | -1.673789<br>(0.4335)     | المستوى       |
|                           |                           | -5.728837<br>*** (0.0000) | -6.142809<br>*** (0.0000) | الفروق الأولى |
|                           |                           |                           |                           | اختبار PP     |
|                           |                           | -1.754840<br>(0.3957)     | -1.151459<br>(0.6836)     | المستوى       |
|                           |                           | -5.789024<br>*** (0.0000) | -5.956780<br>*** (0.0000) | الفروق الأولى |

ملاحظات: تتضمن جميع اختبارات جذر الوحدة الحدّ الثابت (Intercept). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0.

يلخص الجدول (3-5) نتائج اختباري جذر الوحدة ADF و PP لجميع المتغيرات عند المستوى والفروق الأولى، وقد أكدت النتائج رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة (عدم الاستقرار) عند المستوى بالنسبة لكل من المتغير الخاص بمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (GDP) والمتغير الخاص بالقروض الموجهة للقطاع الخاص (DCPS)، مما يعني أن هذين المتغيرين مستقرين عند المستوى، في حين يتضح أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة لبقية المتغيرات عند المستوى والمتمثلة في: عرض النقود (M2)، إجمالي تكوين رأس المال الثابت

(GFCF)، الانفتاح التجاري (OP)، ومعدل التضخم (INF)، حيث تصبح هذه المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، وبالتالي تتمثل الخطوة الموالية في إجراء اختبار الحدود لنموذج ARDL بهدف التحقق من إمكانية وجود ارتباط طويل المدى بين المتغيرات.

الجدول (3-6): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL (أنظر الملحق (3) و(4))

| (3، 3، 1، 0، 3)  |                  | فترات الإبطاء المثلى     |
|------------------|------------------|--------------------------|
| 8.115418         |                  | إحصائية F                |
| 5                |                  | عدد المتغيرات المستقلة K |
| الحد الأدنى I(0) | الحد الأعلى I(1) | القيم الحرجة             |
| 2.08             | 3                | 10%                      |
| 2.39             | 3.38             | 5%                       |
| 2.7              | 3.73             | 2.5%                     |
| 3.06             | 4.15             | 1%                       |

ملاحظات: المتغير التابع هو النمو الاقتصادي (GDP). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0.

يوضح الجدول (3-6) فترات الإبطاء المثلى التي تم اختيارها بناءً على معيار Akaike (AIC) ويعرض نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL وإحصائيات F المحسوبة والقيم الحرجة المناسبة. تشير النتائج إلى أن إحصائية F المحسوبة في النموذجين أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند مستويات المعنوية 1% و 2.5% و 5% و 10%، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي تتمثل الخطوة الموالية في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

الجدول (3-7): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذج **ARDL** (أنظر الملحق (5))

| GDP                       | المتغير التابع                   |
|---------------------------|----------------------------------|
|                           | المتغيرات المستقلة               |
| المعاملات طويلة الأجل     |                                  |
| 0.223442<br>* (0.0786)    | M2                               |
| -0.816291<br>*** (0.0041) | DCPS                             |
| -0.039265<br>(0.6787)     | GFCF                             |
| -0.189288<br>*** (0.0021) | OP                               |
| -0.115120<br>(0.3034)     | INF                              |
| 13.63953<br>** (0.0218)   | الثابت Constant                  |
| المعاملات قصيرة الأجل     |                                  |
| -0.311880<br>*** (0.0002) | $\Delta M2$                      |
| -0.303501<br>* (0.0980)   | $\Delta DCPS$                    |
| 0.187470<br>** (0.0380)   | $\Delta GFCF$                    |
| 0.171783<br>** (0.0230)   | $\Delta INF$                     |
| -0.893608<br>*** (0.0000) | معامل تصحيح الخطأ ( $ECT_{-1}$ ) |

ملاحظات: المتغير التابع هو النمو الاقتصادي (GDP). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0.

يبين الجدول (3-7) العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج، حيث يتضح أنّ عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) له أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 10% على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن زيادة عرض النقود بنسبة 1% تؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.22% في المدى الطويل في الجزائر، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسات كل من براهيم حاكمي، مولود دباب، إسماعيل قشام (2021)، الياس بن سبع، شهيناز بدرأوي وعائشة عوار (2022)، يسرى أسية لعقاب، عمار

درويش (2023)، يعني هذا أن زيادة عرض النقود في الجزائر تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن توفير السيولة في الاقتصاد يشجع الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يرفع الناتج الداخلي الخام GDP.

كما تبين النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% للقروض الموجهة للقطاع الخاص (DCPS) على النمو الاقتصادي (GDP) في المدى الطويل في الجزائر، حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1% في الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى تخفيض النمو الاقتصادي بنسبة 0.81% في المدى الطويل في الجزائر، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسات كل من Soumia Barkani و Farida Azzazi (2019)، براهيم حاكمي، مولود دباب، إسماعيل قشام (2021)، الياس بن سبع، شهاب بدرابي وعائشة عوار (2022)، يسرى أسية لعقاب، عمار درويش (2023)، ويفسر هذا بأن الائتمان لا ينعكس على التنمية الحقيقية بل يوجه نحو الاستهلاك غير منتج أو مشاريع غير فعالة، مما يؤدي على ضعف المردودية الاستثمار والانخفاض النمو.

إضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي ولكن غير معنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر على المدى الطويل، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة محمد هبول (2025) التي تفسر الأثر السلبي وغير معنوي بضعف كفاءة الاستثمارات وتوجهها نحو مشاريع أو قطاعات ذات مردودية منخفضة، مما حد من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، يتضح وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% لمؤشر الانفتاح التجاري (OP) على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر على المدى الطويل، حيث تؤدي زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.18% في الجزائر على المدى الطويل، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسات كل من دراسة زناقي سيد أحمد وحسناوي مريم (2019)، الياس بن سبع، شهاب بدرابي وعائشة عوار (2022)، يسرى أسية لعقاب، عمار درويش (2023) والتي تشير إلى أن زيادة الانفتاح التجاري أدت إلى ارتفاع الواردات أكثر من الصادرات، مما أثر سلبا على الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي.

كما يوجد أثر سلبي وغير معنوي لمعدل التضخم (INF) على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر على المدى الطويل. وهذا يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة محمد هبول 2025 ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية وزيادة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يؤثر سلبا على الاستثمار والإنتاج، إلا أن هذا

الأثر بقي غي معنوي احصائيا، وهو ما يدل على أن التضخم لم يكن العامل الحاسم في التفسير الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

في المدى القصير، يتضح أنّ هناك أثر سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% لعرض النقود (M2) على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر، وكذا وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 10% للقروض الموجهة للقطاع الخاص (DCPS) على النمو الاقتصادي، في حين يوجد أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% لكل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) ومعدل التضخم (INF) على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفقاً للنتائج الموضّحة في الجدول (3-7)، يتضح أنّ معامل تصحيح الخطأ (ECT) سلبي ومعنوي، الأمر الذي يؤكّد اتّساق نموذج ARDL. علاوة على ذلك، يؤكّد معامل تصحيح الخطأ العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول (3-8): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL (أنظر الملحق (6))

| إحصائية $\chi^2$       | إحصائية F            |                                                                                 |
|------------------------|----------------------|---------------------------------------------------------------------------------|
| 0.118776<br>(0.7304)   | 0.065021<br>(0.8016) | اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي<br><b>Breusch-Godfrey LM</b> |
| 1.175157<br>(0.916147) | -                    | اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera)                          |
| 0.255117<br>(0.6135)   | 0.240638<br>(0.6274) | اختبار عدم ثبات التباين (ARCH)                                                  |
| -                      | 2.219815<br>(0.1549) | اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET)                        |

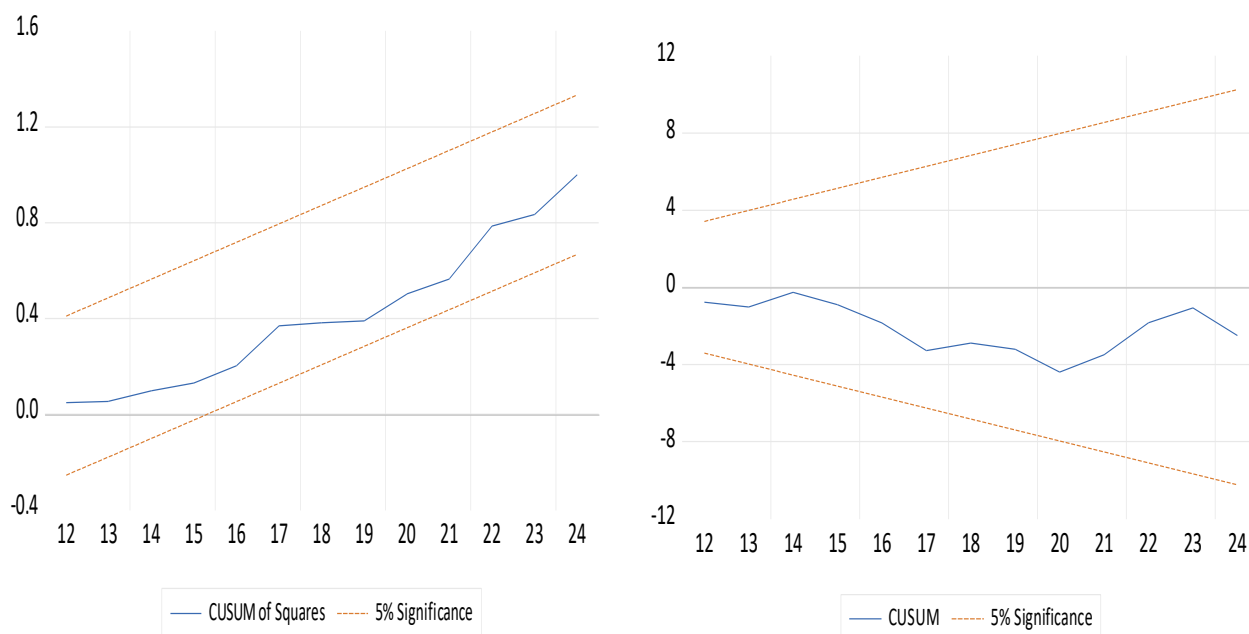
ملاحظة: تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0.

وفقاً للنتائج المبينة في الجدول (3-8)، يشير اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي-Breusch-Godfrey LM إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي في النموذج نظراً لكون قيم الاحتمال P المرافقة لإحصائتي F و  $\chi^2$  أكبر من 0.05. تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera)

إلى أن الأخطاء العشوائية في النموذج تتبع توزيعاً طبيعياً لكون إحصائية  $\chi^2$  غير معنوية عند مستوى 5%. تؤكد نتائج اختبار ARCH عدم معنوية إحصائيتي  $F$  و  $\chi^2$  عند مستوى 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في نموذج ARDL. علاوة على ذلك، تم استخدام اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET) الذي أكد ملاءمة تحديد وتصميم نموذج ARDL نظراً لعدم معنوية إحصائية  $F$  عند مستوى 5%. في الواقع، لقد اجتاز النموذج المقدر جميع الاختبارات التشخيصية بنجاح. من أجل التحقق من استقرار نموذج ARDL، تم استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ، حيث يوضح الشكل (3-1) بشكل مفصل نتائج هذين الاختبارين.

الشكل (3-3): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلية لنموذجي ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0.

كما هو مبين في الشكل (3-3)، يقع منحنى إحصائيات CUSUM و CUSUMSQ ضمن الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% (المثثلة بزوج من الخطوط المستقيمة المرسومة عند مستوى معنوية قدره 5%)، الأمر الذي يؤكد استقرار النموذج المقدر. خلاصة القول، تعكس هذه الاختبارات صحة النتائج المتحصل عليها.

## خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن التطور المالي يعد من العوامل الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دوره في تعبئة المدخرات وتوجيه التمويل نحو الاستثمار والإنتاج. وقد سعت الجزائر منذ سنة 1990 إلى تعزيز النمو الاقتصادي عبر مجموعة من البرامج التنموية أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو البرنامج الخماسي للتنمية، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، والتي هدفت إلى تحسين البنية التحتية، دعم الاستثمار، تقليص البطالة، وتنويع الاقتصاد بعيداً عن قطاع المحروقات. إلا أن نتائج هذه البرامج بقيت محدودة نسبياً بسبب استمرار التبعية لعائدات النفط وضعف فعالية القطاع المالي في توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة. كما أظهرت الدراسة القياسية وجود علاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تبين أن بعض المؤشرات كان لها أثر إيجابي على النمو، في حين سجلت مؤشرات أخرى أثراً سلبياً أو غير معنوي، وهو ما يعكس وجود اختلالات هيكلية في النظام المالي الجزائري وضعف مساهمته في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وعليه، فإن تحقيق نمو اقتصادي فعال في الجزائر يتطلب تطوير القطاع المالي، تحسين كفاءة المؤسسات المالية، وتشجيع الاستثمار المنتج بما يساهم في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة العامة:

## الخاتمة

استنادًا إلى الإشكالية المطروحة في المقدمة العامة، والتي تمحورت حول معرفة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وبيان مدى مساهمة القطاع المالي في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بالتطور المالي والنمو الاقتصادي، من خلال التطرق إلى مفهوم التطور المالي ومؤشراته ومحدداته، إضافة إلى عرض مفهوم النمو الاقتصادي ونظرياته ومؤشراته. أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال عرض مختلف التفسيرات النظرية وآراء المدارس الفكرية، إلى جانب التطرق إلى قنوات انتقال أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، مع عرض أهم الدراسات السابقة الجزائرية والدولية المتعلقة بالموضوع. في حين تم تخصيص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، وذلك من خلال تحليل واقع التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، ثم إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لاختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

## نتائج الدراسة:

- تم قبول الفرضية الأولى، وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تم قبول الفرضية الثانية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، مع تسجيل تأثير إيجابي لبعض مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- تم رفض الفرضية الثالثة، إذ تبين أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص لم يكن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وقد يعود ذلك الى ضعف كفاءة توجيه القروض أو ارتفاع القروض غير المنتجة.

## توصيات الدراسة:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:
- العمل على تحديث وتطوير النظام المالي بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

- تعزيز الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.
- تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- تطوير السوق المالية الجزائرية وتنويع الأدوات والخدمات المالية.
- دعم الرقمنة المالية وتشجيع الابتكار في القطاع المالي والمصرفي.
- تعزيز كفاءة البنوك والمؤسسات المالية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تحسين آليات الرقابة والتنظيم المالي بما يضمن استقرار النظام المالي.
- تقليل الاعتماد على التمويل التقليدي وتشجيع أدوات التمويل الحديثة.
- دعم السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

### آفاق الدراسة

يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع البحثية المستقبلية التي تتقاطع مع هذه الدراسة، من بينها:

- أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دور الرقمنة المالية في تطوير القطاع المالي.
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي في الجزائر.
- دور السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية.
- دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول النامية في مجال التطور المالي والنمو الاقتصادي.
- أثر الاستقرار المالي على جذب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.
- دور الإصلاحات المصرفية في تعزيز النمو الاقتصادي.
- أثر السياسة النقدية على التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

## قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إلهام وحيد دحام 2013، "فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، لمركز القومي للإصدارات القانونية"، القاهرة.
- أمين حواس (2021)، "نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاقتصادية، جامعة ابن خلدون"، تيارت، الجزائر.
- شيرير فريدريك م. (2001)، "نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي"، (ترجمة: على أبو عشة)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض المملكة العربية السعودية.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعة، مصر.
- محمد شيخي (2012)، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع"، عمان، الأردن.
- محمود علي شرفاوي (2015)، "النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع"، عمان

الرسائل والاطروحات:

- أحمد ضيف (2015)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- إشراف رحمانى العربي (2017)، "أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- أمال معط الله (2015)، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- رشيد حجو (2024)، "محددات النمو الاقتصادي في منطقة المينا (MENA)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكلي المطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- رياض لمزاودة (2018)، "دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- زين الدين بن قبلية (2015)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

- صليحة مفتاح (2020)، "نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس.
- طارق خاطر (2015)، "أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي: في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- عادل زقير (2015)، "أثر التطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- كنزة مجاهد (2016)، "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis"، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث LMD تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان.
- لزه شين (2015)، "أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3.
- ليندة بخوش (2022)، "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر.
- محمد حقيقة (2019)، "أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 7.
- مليكة موهوني (2015)، "أثر التعليم على النمو"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- وهيبه شحات (2022)، "النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق: دراسة قياسية للفترة 1990-2019"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- بن زعرور شكري (2016)، "مسار التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 03.

المقالات العلمية:

- ابتسام علي حسين، بدره شحدة دحمان (2020)، "التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية"، العدد 66، ص 27-45.
- إسماعيل بن قانة، عبد الكريم بوغزالة أمحمد (2015)، "قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، ص 265-274.
- آسيا قوراري (2018)، "التحرير المالي وعلاقته بالتطور المالي، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية"، العدد 03، مركز الجامعي تندوف، ص 238-248.
- إلياس بن سبع، شهنواز بدرابي وعائشة عوار (2022)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2020)"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 01، المجلد 07، ص 391-406.
- أحمد بن البار، علي سنوسي (2016)، "أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014): دراسة تحليلية قياسية"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، ص 303-316.
- أمينة النعماي، علي يوسفات وعبد المجيد بابا أحمد (2019)، "تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، المجلد 01، العدد 01، ص 09-17.
- إيمان محمد إبراهيم علي (2021)، "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 01، مصر، ص 33-62.
- براهيم حاكمي، مولود دباب وإسماعيل قسام (2021)، "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 01، المجلد 05، ص 114-131.
- بناصر جبارة (2023)، "قياس وتحليل أثر محددات الدين العمومي الداخلي في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة 1992-2021"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، ص 59-74.
- بوعبدالله راجحي (2015)، "مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014"، معارف (مجلة العلمية محكمة)، العدد 19، ص 286-302.
- جمال دقيش (2020)، "أثر الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ص 13-25.

- حسان بن موسى (2023)، "منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL: تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 11، العدد 01، ص 52-67.
- حسيبة ياسف، فضلة مجطوح (2024)، "دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024"، مجلة الاقتصاد والاعمال، المجلد 08، العدد 02، ص 377-392.
- حمد بوخاري (2021)، "تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018)"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص 1096-1077.
- رشيد حفصي (2020)، "تأثير مؤشرات سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2016"، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الاغواط، ص 281-301.
- رشيد ساطور (2013)، "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط"، مجلة التراث، العدد 10، جامعة الجلفة، ص 160-170.
- زكرياء مسعودي، عزي خليفة (2019)، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM دراسة قياسية للفترة (1980-2017)"، مجلة التنمية والاشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، ص 117-136.
- زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة وأيمن محمد سعيد يوسف (2015)، "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن 1980-2009"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 01، المملكة الهاشمية الأردنية، الأردن، ص 3-23.
- سامي مباركي (2016)، "التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي"، العدد 01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص 89-106.
- سيد أحمد زناقي، مريم حسناوي (2019)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL): حالة الجزائر للفترة 2003-2014"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 01، ص 31-52.
- سيد علي صغييري (2021)، "تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017) باستخدام نموذج Panel-ARDL"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 17، العدد 2، ص 265-276.
- صباح غربي (2022)، "قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020): باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، ص 38-53.

- طارق خاطر، صالح مفتاح (2014)، "التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ص 142-160.
- طارق خاطر، عمر طالب (2019)، "قياس اتجاه وتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، ص 08-26.
- طارق خاطر، عمر طالب وأشرف الصوفي (2020)، "جودة المحددات الاقتصادية والمؤسسية للتطور المالي بالجزائر"، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 02، ص 01-21.
- طارق خاطر، عمر طالب وأشرف الصوفي (2021)، "تحليل قنوات انتقال أثر التطور المالي الى النمو الاقتصادي"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، ص 386-409.
- العالية مناد، عاشور مزريق (2019)، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، ص 207-222.
- عبد الحليم شاهين 2021، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، سلسلة دراسات تنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد (73)، ص 1-35.
- عبد الرحمن فرج السيد مصطفى (2022)، "دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية الإدارية، كلية التجارة جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 03، ص 1443-1460.
- عبد الله قوري يحي (2025)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2023"، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 12، العدد 01، ص 490-512.
- علي عبد الوهاب نجا (2016)، "العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2012) دراسة تحليلية قياسية"، مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 01، العدد 02، مصر، ص 71-122.
- علي عز الدين (2022)، "التنوع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، ص 429-442.
- عمار بوشالي (2023)، "تحديد أثر البرامج التنموية في معالجة ظاهرة البطالة 1990\_2021: دراسة باستخدام نموذج (VESM)"، مجلة الدفاتر الاقتصادية المجلد 14، العدد 01، ص 282-362.
- عيسى راضي (2021)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2018)"، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 58، العدد 01، ص 521-556.

- فاطمة فوقة، سعاد المبلودي (2023)، "التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2006-2020)". مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، ص 25-47.
- فطيمة بزعي وزكية بن زروق (2017)، "تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيو كلاسيكية ونماذج النمو الداخلي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، ص 358-372.
- فوزية خلوط (2013)، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، ص 97-113.
- محمد الناصر حميداتو، "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة الوادي، ص 07-21.
- محمد مراس (2015)، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، ص 29-47.
- محمد هبول (2025)، "محددات التطور المالي بالجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2024)"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، المجلد 12، ص 251-282.
- مليك محمودي، يوسف بركان (2016)، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 07، ص 260-274.
- نادر صالح علي مصلح عايض، محمد عبد الحفيظ محمد، حسن موسى رضوان (2021)، "أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الكويت"، مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 02، العدد 01، ص 889-906.
- نبيل خوري (2022)، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019 مجلة الاقتصاد الجديد"، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 27-50.
- وسيلة بوفنش (2022)، "أثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2018)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 23، العدد 01، جامعة باتنة 01، ص 421-446.
- وليد لطرش، محمد بوخاري (2019)، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 02، العدد 03، ص 109-128.
- يحيى بن يحيى، طلحاي فاطمة الزهراء (2020)، "تطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018، مجلة الإستراتيجية والتنمية"، المجلد 10، العدد 04، ص 234-256.

- يسرى أسية لعقاب، عمار درويش (2023)، "العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 01، 118-136.

#### المطبوعات:

- خالدية بوجحيش (2021)، "المنظمة الدولية المالية والتجارية"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم تجارية تخصص تجارة دولية، جامعة ابن خلدون، تيارت.
- دليلة طالب (2020)، "النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

#### التقارير:

- بنك الجزائر (2021)، التقرير السنوي 2020: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر (2025)، التقرير السنوي 2024: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

#### المراجع باللغة الإنجليزية:

#### الرسائل والاطروحات:

- Al-Tammam, M.G. (2005), "Causality between financial development and economic growth: The cases of Kuwait, Oman, and Saudi Arabia (Doctoral dissertation, Colorado State University).

#### المقالات العلمية:

- Al-Malkawi, H. A. N., Marashdeh, H. A., & Abdullah, N. (2012), " Financial development and economic growth in the UAE: Empirical assessment using ARDL approach to co-integration", International Journal of Economics and Finance, 4(5), 105-115.
- Al-Zubi, K., Al-Rjoub, S., & Abu-Mhareb, E. (2006), " Financial development and economic growth: New empirical evidence from the MENA countries (1989-2001)", Applied Econometrics and International Development, 6(3), 137-150.
- Azzazi, F., & Brakni, S. (2019), " The impact of financial development indicators on real GDP in Algeria: A standard study during the period 1990-2017", El-Bahith Review, 19(1), 591-602.
- Breusch, T. S (1978), "Testing for autocorrelation in dynamic linear models". Australian economic papers", 17(11), pp. 334-355.
- Eingle, R. F (1982). "Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation", Econometrica: Journal of the econometric society, pp.987-1007.

- Fekir, H., & Bouras, N. (2022), "The impact of financial development on economic growth: Empirical evidence from Algeria", *Beam Journal of Economic Studies*, 6(2), 689-700.
- Ghbalou, S. (2025), "The impact of financial inclusion on economic growth in developing countries: Evidence from panel data analysis (Master's thesis, Dalarna University).
- Godfrey, L. L. G (1978), "Testing for higher order serial correlation in regression equations when the regressors include lagged dependent variables". *Econometrica: Journal of the Econometric Society* 46, pp. 1303-1310.
- Haguiga, M., & Amani, L. (2019)," The impact of financial development on economic growth", *Journal of Applied Management and Investments*, 8(2), 107-116.
- Kuznets, S. (1973), "Modern economic growth: findings and reflections", *The American economic review*, 63(3), p. 247.
- Lacheheb, M. Adamu, P. & Akutson, S. (2014). "Openness, Financial Development and Economic Growth in Algeria: An ARDL Bound Testing Approach", *International Journal of Economices, Finance and Management Sciences*, 1(6), p 400-405.
- Levine, R. (2005), " Finance and growth: Theory and evidence. In P. Aghion & S", Durlauf (Eds.), *Handbook of Economic Growth* (Vol. 1, pp. 865-934). Elsevier.
- Majid, M. S. A. (2008)," Does financial development matter for economic growth in Malaysia? An ARDL bound testing approach", *Journal of Economic Cooperation*, 29(1), 61-82
- Masoud, N., & Hardaker, G. (2012), " The impact of financial development on economic growth: Empirical analysis of emerging market countries. *Studies in Economics and Finance*, 29(3), 148-173.
- Rafindadi, A. A. (2013), "An application of panel ARDL in analysing the dynamics of financial development and economic growth in 38 Sub-Saharan African countries ", *Proceedings of the Kuala Lumpur International Business, Economics and Law Conference*, 2, p p118-127.
- Ramsey, J. B (1969). "Tests for specification errors in classical linear least squares regression analysis". *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, 31(2), pp.350-371.
- Ugwuanyi, C. U., Odo, S. I., & Ogbonna, B. C. (2015), " Impact of financial development indicators on economic growth in Nigeria (1980-2013)", *Journal of Economics and Sustainable Development*, 6(24), 79-83

المطبوعات:

- Singh, P.P. (n.d)," *Economics of Growth and Developomont*", (USI publication).

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

- Bourbonnais, R. (2015)." *Économétrie : Cours et exercices corrigés* (9e éd.) ", Dunod ,Paris.

- Bourbonnais, R., & Terraza, M. (2010). "Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion (3e éd.) ". Dunod, Paris.
- Jean-Philippe Cotis (2004), " Comprendre la croissance économique (Analyse au niveau : macroéconomique -sectoriel- de l'entreprise) ", éditions de l'OCDE, France.

المقالات العلمية:

- Kara, R. (2017), "Analyse du développement du système financier : Pour une approche institutionnelle et historique", Revue Algérienne d'Économie et du Management, 8(2), pp 1-12.

مواقع الانترنت:

- جلال خشيب، "النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات". <http://www.alukah.net> تم الاطلاع عليه في 2026/02/20.

- البنك العالمي: [/http://data.worldbank.org](http://data.worldbank.org)

## قائمة الملاحق:

## قائمة الملاحق:

الملحق (1): نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة

اختبار ADF:

### GDP

Level

Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.043080   | 0.0036 |
| Test critical values: 1% level         | -3.639407   |        |
| 5% level                               | -2.951125   |        |
| 10% level                              | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.987710   | 0.0188 |
| Test critical values: 1% level         | -4.252879   |        |
| 5% level                               | -3.548490   |        |
| 10% level                              | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### M2

Level

Intercept

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.983998   | 0.7478 |
| Test critical values: 1% level         | -3.639407   |        |
| 5% level                               | -2.951125   |        |
| 10% level                              | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.885017   | 0.0238 |
| Test critical values: 1% level         | -4.252879   |        |
| 5% level                               | -3.548490   |        |
| 10% level                              | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## 1st difference

### Intercept

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -6.136409   | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level         | -3.646342   |        |
| 5% level                               | -2.954021   |        |
| 10% level                              | -2.615817   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.555553   | 0.0051 |
| Test critical values: 1% level         | -4.273277   |        |
| 5% level                               | -3.557759   |        |
| 10% level                              | -3.212361   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## DCPS

Level

Intercept

Null Hypothesis: DCPS has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.805761   | 0.0004 |
| Test critical values: 1% level         | -3.639407   |        |
| 5% level                               | -2.951125   |        |
| 10% level                              | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: DCPS has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -6.149719   | 0.0001 |
| Test critical values: 1% level         | -4.252879   |        |
| 5% level                               | -3.548490   |        |
| 10% level                              | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## GFCF

Level

Intercept

Null Hypothesis: GFCF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.307725   | 0.6146 |
| Test critical values: 1% level         | -3.639407   |        |
| 5% level                               | -2.951125   |        |
| 10% level                              | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: GFCF has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.520674   | 0.3168 |
| Test critical values: 1% level         | -4.262735   |        |
| 5% level                               | -3.552973   |        |
| 10% level                              | -3.209642   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.638360   | 0.0007 |
| Test critical values: 1% level         | -3.646342   |        |
| 5% level                               | -2.954021   |        |
| 10% level                              | -2.615817   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.711527   | 0.0034 |
| Test critical values: 1% level         | -4.273277   |        |
| 5% level                               | -3.557759   |        |
| 10% level                              | -3.212361   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## OP

### Level

#### Intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.673789   | 0.4335 |
| Test critical values: 1% level         | -3.679322   |        |
| 5% level                               | -2.967767   |        |
| 10% level                              | -2.622989   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

#### Trend and intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.756912   | 0.9594 |
| Test critical values: 1% level         | -4.273277   |        |
| 5% level                               | -3.557759   |        |
| 10% level                              | -3.212361   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### 1st difference

#### Intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -6.142809   | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level         | -3.653730   |        |
| 5% level                               | -2.957110   |        |
| 10% level                              | -2.617434   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -6.713295   | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level         | -4.273277   |        |
| 5% level                               | -3.557759   |        |
| 10% level                              | -3.212361   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## INF

### Level

### Intercept

Null Hypothesis: INF has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.715171   | 0.4148 |
| Test critical values: 1% level         | -3.639407   |        |
| 5% level                               | -2.951125   |        |
| 10% level                              | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: INF has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.183576   | 0.4826 |
| Test critical values: 1% level         | -4.262735   |        |
| 5% level                               | -3.552973   |        |
| 10% level                              | -3.209642   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.728837   | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level         | -3.646342   |        |
| 5% level                               | -2.954021   |        |
| 10% level                              | -2.615817   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

trend and intercept

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

|                                        | t-Statistic | Prob.* |
|----------------------------------------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.728837   | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level         | -3.646342   |        |
| 5% level                               | -2.954021   |        |
| 10% level                              | -2.615817   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق (2): نتائج اختبار Phillips-Perron لجذر الوحدة

### GDP

#### Level

#### Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.011500   | 0.0039 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.639407   |        |
| 5% level                       | -2.951125   |        |
| 10% level                      | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

#### Trend and intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -3.961759   | 0.0200 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.252879   |        |
| 5% level                       | -3.548490   |        |
| 10% level                      | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### M2

#### Level

#### Intercept

Null Hypothesis: M2 has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.010472   | 0.7384 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.639407   |        |
| 5% level                       | -2.951125   |        |
| 10% level                      | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.174983   | 0.0121 |
| Test critical values: 1% level | -4.252879   |        |
| 5% level                       | -3.548490   |        |
| 10% level                      | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## 1st difference

### Intercept

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.967586   | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -3.646342   |        |
| 5% level                       | -2.954021   |        |
| 10% level                      | -2.615817   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.763280   | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -4.262735   |        |
| 5% level                       | -3.552973   |        |
| 10% level                      | -3.209642   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## DCPS

### Level

#### Intercept

Null Hypothesis: DCPS has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.450818   | 0.0012 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.639407   |        |
| 5% level                       | -2.951125   |        |
| 10% level                      | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

#### Trend and intercept

Null Hypothesis: DCPS has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -9.788840   | 0.0000 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.252879   |        |
| 5% level                       | -3.548490   |        |
| 10% level                      | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## GFCF

### Level

#### Intercept

Null Hypothesis: GFCF has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.333399   | 0.6026 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.639407   |        |
| 5% level                       | -2.951125   |        |
| 10% level                      | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: GFCF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -2.145106   | 0.5034 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.252879   |        |
| 5% level                       | -3.548490   |        |
| 10% level                      | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## 1st difference

### Intercept

Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.530935   | 0.0010 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.646342   |        |
| 5% level                       | -2.954021   |        |
| 10% level                      | -2.615817   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.429478   | 0.0067 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.262735   |        |
| 5% level                       | -3.552973   |        |
| 10% level                      | -3.209642   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## OP

### Level

#### Intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.151459   | 0.6836 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.639407   |        |
| 5% level                       | -2.951125   |        |
| 10% level                      | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

#### Trend and intercept

Null Hypothesis: OP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.303344   | 0.8701 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.252879   |        |
| 5% level                       | -3.548490   |        |
| 10% level                      | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### 1st difference

#### Intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.956780   | 0.0000 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.646342   |        |
| 5% level                       | -2.954021   |        |
| 10% level                      | -2.615817   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 32 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -10.88129   | 0.0000 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.262735   |        |
| 5% level                       | -3.552973   |        |
| 10% level                      | -3.209642   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## INF

### Level

### Intercept

Null Hypothesis: INF has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.754840   | 0.3957 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.639407   |        |
| 5% level                       | -2.951125   |        |
| 10% level                      | -2.614300   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Trend and intercept

Null Hypothesis: INF has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.963044   | 0.5999 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.252879   |        |
| 5% level                       | -3.548490   |        |
| 10% level                      | -3.207094   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.789024   | 0.0000 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -3.646342   |        |
| 5% level                       | -2.954021   |        |
| 10% level                      | -2.615817   |        |

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

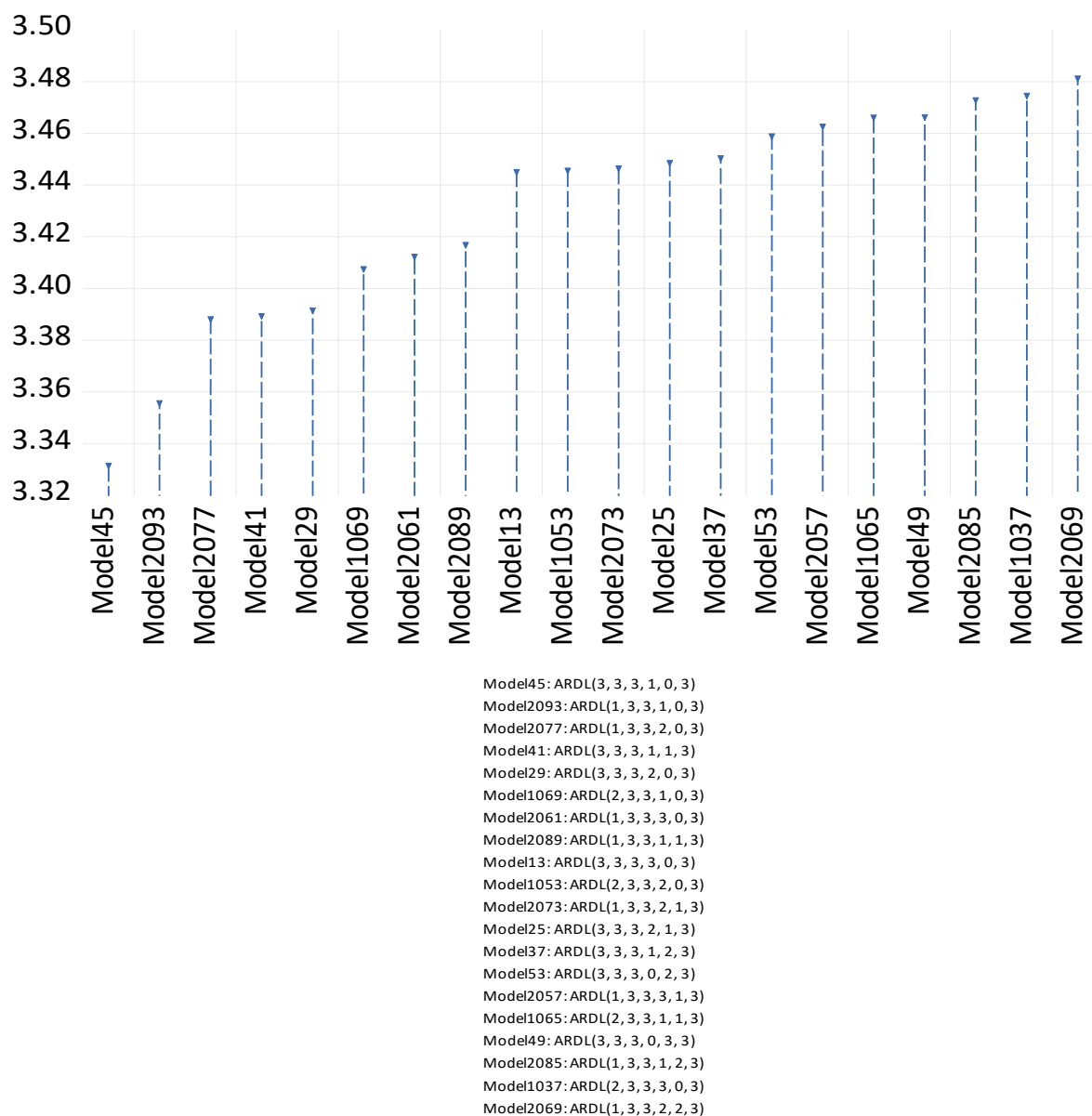
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

|                                | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.180261   | 0.0001 |
| Test critical values:          |             |        |
| 1% level                       | -4.262735   |        |
| 5% level                       | -3.552973   |        |
| 10% level                      | -3.209642   |        |

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### الملحق (3): نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



#### الملحق (4): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL

| F-Bounds Test          |          | Null Hypothesis: No levels relationship |       |       |
|------------------------|----------|-----------------------------------------|-------|-------|
| Test Statistic         | Value    | Signif.                                 | I(0)  | I(1)  |
| Asymptotic:<br>n=1000  |          |                                         |       |       |
| F-statistic            | 8.115418 | 10%                                     | 2.08  | 3     |
| k                      | 5        | 5%                                      | 2.39  | 3.38  |
|                        |          | 2.5%                                    | 2.7   | 3.73  |
|                        |          | 1%                                      | 3.06  | 4.15  |
| Finite Sample:<br>n=35 |          |                                         |       |       |
| Actual Sample Size     | 32       | 10%                                     | 2.331 | 3.417 |
|                        |          | 5%                                      | 2.804 | 4.013 |
|                        |          | 1%                                      | 3.9   | 5.419 |
| Finite Sample:<br>n=30 |          |                                         |       |       |
|                        |          | 10%                                     | 2.407 | 3.517 |
|                        |          | 5%                                      | 2.91  | 4.193 |
|                        |          | 1%                                      | 4.134 | 5.761 |

#### الملحق (5): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
Dependent Variable: D(GDP)  
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 1, 0, 3)  
Case 2: Restricted Constant and No Trend  
Sample: 1990 2024  
Included observations: 32

| Conditional Error Correction Regression |             |            |             |        |
|-----------------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable                                | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
| C                                       | 13.63953    | 5.236996   | 2.604457    | 0.0218 |
| GDP(-1)*                                | -0.893608   | 0.254693   | -3.508565   | 0.0039 |
| M2(-1)                                  | 0.223442    | 0.117065   | 1.908702    | 0.0786 |
| DCPS(-1)                                | -0.816291   | 0.234797   | -3.476585   | 0.0041 |
| GFCF(-1)                                | -0.039265   | 0.092653   | -0.423783   | 0.6787 |
| OP**                                    | -0.189288   | 0.049539   | -3.821007   | 0.0021 |
| INF(-1)                                 | -0.115120   | 0.107422   | -1.071656   | 0.3034 |
| D(GDP(-1))                              | -0.133931   | 0.235354   | -0.569063   | 0.5790 |
| D(GDP(-2))                              | -0.188181   | 0.135428   | -1.389529   | 0.1880 |
| D(M2)                                   | -0.311880   | 0.105079   | -2.968056   | 0.0109 |
| D(M2(-1))                               | -0.010534   | 0.068366   | -0.154086   | 0.8799 |
| D(M2(-2))                               | -0.161731   | 0.068362   | -2.365817   | 0.0342 |
| D(DCPS)                                 | -0.303501   | 0.278153   | -1.091129   | 0.2950 |
| D(DCPS(-1))                             | 0.223688    | 0.045942   | 4.868917    | 0.0003 |
| D(DCPS(-2))                             | 0.312120    | 0.068447   | 4.560014    | 0.0005 |
| D(GFCF)                                 | 0.187470    | 0.142783   | 1.312969    | 0.2119 |
| D(INF)                                  | 0.171783    | 0.102778   | 1.671392    | 0.1185 |
| D(INF(-1))                              | -0.016566   | 0.102081   | -0.162286   | 0.8736 |
| D(INF(-2))                              | 0.297977    | 0.077205   | 3.859542    | 0.0020 |

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(GDP)  
 Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 1, 0, 3)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Sample: 1990 2024  
 Included observations: 32

| ECM Regression<br>Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |                       |             |          |
|------------------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Variable                                                   | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| D(GDP(-1))                                                 | -0.133931   | 0.107427              | -1.246716   | 0.2345   |
| D(GDP(-2))                                                 | -0.188181   | 0.083918              | -2.242433   | 0.0430   |
| D(M2)                                                      | -0.311880   | 0.062451              | -4.994020   | 0.0002   |
| D(M2(-1))                                                  | -0.010534   | 0.041596              | -0.253256   | 0.8040   |
| D(M2(-2))                                                  | -0.161731   | 0.049934              | -3.238872   | 0.0065   |
| D(DCPS)                                                    | -0.303501   | 0.170261              | -1.782558   | 0.0980   |
| D(DCPS(-1))                                                | 0.223688    | 0.035831              | 6.242888    | 0.0000   |
| D(DCPS(-2))                                                | 0.312120    | 0.049280              | 6.333640    | 0.0000   |
| D(GFCF)                                                    | 0.187470    | 0.081188              | 2.309090    | 0.0380   |
| D(INF)                                                     | 0.171783    | 0.066660              | 2.577019    | 0.0230   |
| D(INF(-1))                                                 | -0.016566   | 0.059899              | -0.276568   | 0.7865   |
| D(INF(-2))                                                 | 0.297977    | 0.055295              | 5.388869    | 0.0001   |
| CointEq(-1)*                                               | -0.893608   | 0.098070              | -9.111914   | 0.0000   |
| R-squared                                                  | 0.929665    | Mean dependent var    |             | 0.059375 |
| Adjusted R-squared                                         | 0.885243    | S.D. dependent var    |             | 2.707917 |
| S.E. of regression                                         | 0.917329    | Akaike info criterion |             | 2.956502 |
| Sum squared resid                                          | 15.98836    | Schwarz criterion     |             | 3.551957 |
| Log likelihood                                             | -34.30403   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.153878 |
| Durbin-Watson stat                                         | 2.502432    |                       |             |          |

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Ramsey RESET Test  
 Equation: UNTITLED  
 Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3  
 Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) M2 M2(-1) M2(-2) M2(-3)  
 DCPS DCPS(-1) DCPS(-2) DCPS(-3) GFCF GFCF(-1) OP INF INF(-1)  
 INF(-2) INF(-3) C

|                  | Value    | df      | Probability |
|------------------|----------|---------|-------------|
| F-statistic      | 2.219815 | (2, 11) | 0.1549      |
| Likelihood ratio | 10.84936 | 2       | 0.0044      |

F-test summary:

|                  | Sum of Sq. | df | Mean Squares |
|------------------|------------|----|--------------|
| Test SSR         | 4.597416   | 2  | 2.298708     |
| Restricted SSR   | 15.98836   | 13 | 1.229874     |
| Unrestricted SSR | 11.39094   | 11 | 1.035540     |

LR test summary:

|                   | Value     |
|-------------------|-----------|
| Restricted LogL   | -34.30403 |
| Unrestricted LogL | -28.87935 |